مجلـــة جـــامعـة الســـعيد للعلـــوم الإنســـانيـــة
Al – Saeed University Journal of Humanities Sciences
journal@alsaeeduni.edu.ye
Vol (7), No(3), Sep., 2024 المجلـد(7)، العـدد(3)، 2024م
ISSN: 2616 – 6305 (Print) ISSN: 2790-7554 (Online)

اتجاهات الاخصائيين الاجتماعيين من العنف الاسرى في المجتمع دراسة لعينة من الاخصائيين الاجتماعيين

د/ محمود شائف حسين
أستاذ الخدمة الاجتماعية المساعد
قسم الخدمة الاجتماعية، كلية الآداب
جامعة عدن – اليمن

د/ ماجد احمد السبئ
أستاذ الخدمة الاجتماعية المشارك
قسم الخدمة الاجتماعية، كلية الآداب
جامعة عدن – اليمن

تاريخ تسليم البحث2024/6/3م تاريخ قبوله للنشر2024/8/27م
موقع المجلة: journal.alsaeeduni.edu.ye

اتجاهات الاخصائيين الاجتماعيين من العنف الاسرى في المجتمع دراسة لعينة من الاخصائيين الاجتماعيين

د/ محمود شائف حسين
أستاذ الخدمة الاجتماعية المساعد
قسم الخدمة الاجتماعية، كلية الآداب
جامعة عدن – اليمن

د/ ماجد احمد السبئ
أستاذ الخدمة الاجتماعية المشارك
قسم الخدمة الاجتماعية، كلية الآداب
جامعة عدن – اليمن

الملخص

هدفت هذه الدراسة للتعرف إلى اتجاهات الاخصائيين الاجتماعين حول أسباب مشكلة العنف الاسري في المجتمع، وأشكاله، والمشكلات المتعلقة بحالات العنف الأسري، والآثار المترتبة على ذلك، والدور الذي يقوم به الاخصائي الاجتماعي مع حالات العنف الأسري، ومدى وجود فروق الدلالة الإحصائية بما يعزو للمتغيرات المستقلة (الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، والحالة العملية)، ووضع الباحثان تساؤلات للدراسة تمثل الأهداف واعتمدا على المنهج الوصفي التحليلي واستعملا أداة الاستبانة التي تم تطبيقها على عينة من الاخصائيين الاجتماعيين قوامها (116) مفردة، عام (2022–2023م)، وتضمنت الدراسة إطار نظري شمل المصطلحات العلمية المتعلقة بعنوان الدراسة (الاتجاه، العنف، العنف الأسري، الأسرة، الخدمة الاجتماعية في المجال الأسري، الاخصائي الاجتماعي)، ثم الدراسات السابقة والنظريات العلمية المفسرة لمشكلة العنف الأسري، واستعملا البرنامج الإحصائي (spss) لتحليل البينات وتفسيرها، وتوصلت الدراسة إلى وجود اتجاه إيجابي للأخصائيين الاجتماعيين بدرجة عالية في كل أبعاد الدراسة الميدانية أعلاها في آثار مشكلة العنف الاسري في المجتمع، يليه تأييد المقترحات التي تعزز التوجه الإيجابي وتحد من مشكلة العنف الاسري، ثم الأدوار التي يجب أن يمارسها الاخصائي الاجتماعي، ثم في المشكلات الشخصية، الاجتماعية، والاقتصادية، والقانونية، المتعلقة بحالات العنف، ثم في أشكال العنف الاسري، وأدناها في مشكلة العنف الأسرى، وبينت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الاخصائيين الاجتماعيين فيما يتعلق بالمقترحات التي تم وضعها للتعامل مع مشكلة العنف الأسري بحسب متغير فئات العمر، وكان الفرق لصالح الفئتين العمريتين (من 28 إلى 31 سنة، 40 فما فوق) عن الفئة العمرية (من 24 إلى 27 سنة)، وبقية المقارنات لا توجد فيها فروق الدلالة الإحصائية.

الكلمات المفتاحية: الاتجاه، العنف، العنف الاسري، الاسرة، الاخصائي الاجتماعي.

Perspectives of social workers on domestic violence within the community: A study of a sample of social workers

Dr. Mahmoud Shaif Hussein
Assistant Professor of Social Work
Department of Social Service, Faculty of Arts
University of Aden – Yemen

Dr. Majid Ahmed Al-Sabai
Associate Professor of Social Work
Department of Social Service, Faculty of Arts
University of Aden – Yemen

Abstract

The study aimed to identify the attitudes of social workers about the causes of family violence in society, its forms, the issues related to cases of family violence, the consequences of this, the role played by the social worker with cases of family violence, and the existence of statistically significant differences attributed to the independent variables (gender, age, marital status and work status), and the researchers set questions for the study that represent the objectives They relied on the analytical descriptive method and used the questionnaire tool, which was applied to a sample of social workers consisting of (116) individuals, in (2022-2023 AD), and the study included a theoretical framework that included scientific terms related to the title of the study (trend, violence, family violence, The study found that there is a positive attitude of social workers with a high degree in all dimensions of the field study, the highest in the impact of the issue of domestic violence in society, followed by support for proposals that increase the positive attitude and reduce the issue of domestic violence, then the role that social workers should play, then in personal, social, economic and legal issues related to cases of violence, then in forms of domestic violence, and the lowest in the issue of domestic violence, and the study showed statistically significant differences in the attitudes of social workers with regard to the issue of domestic violence.

Keywords: Attitude, violence, family violence, family, social worker.

مقدمة:

تمثل الاسرة النواة الأولى في المجتمعات المتقدمة والنامية، وهي النواة الأساسية في بناء المجتمعات، ورمز السكينة الفردية لكل أعضائها، فأي اضطراب فيها يؤثر في البناء الاجتماعي، فالانحراف عن مبادئ العدالة الاجتماعية وحقوق الأفراد التي تتضمنها القوانين الدولية والمحلية، والقيم الاجتماعية النبيلة، وأصول العيش الأسري السليم، فإن ذلك يمثل بشكل أو بآخر سلوك خاطئ من ممارسه، ويعد عنف يلحق بالأسرة أو بأحد أعضائها، أيًا كان الفاعل، وأيًا كانت الضحية، فالأخصائيين الاجتماعيين يُحبذ أن يكون تصورهم إيجابي تجاه القضايا العامة، ويقدمون مساعدتهم للعملاء، وبما يتناسب وثقافة المجتمعات، والسياسة العامة للدولة، فأي اختلاف في التصورات يعني ذلك وجود خلل في تكوين العاملين في المجال الاجتماعي، في التعليم والتدريب والتأهيل، هذا الخلل يحرم الأسر من الحصول على حقوقها المكفولة في الشرائع السماوية والقوانين الدولية، بل يزيد من الفجوة بين ممارس العنف الأسري وضحيته، ولا يساعد الأسر في حل مشكلاتها.

أصبح العنف الاسري في العصر الحالي سبب من أسباب المشكلات الأسرية، ويؤثر بشكل سلبي على الاسرة باعتبار ممارسة العنف داخل الاسرة شأن خاص ولا يجوز الاعتراف بوجوده في المجتمعات العربية، أو تناوله علنًا، بل يعد ذلك أمر مستحيلًا، كما تحرص السلطات الرسمية عند تدخلها في مثل هذه المشكلات بعدم تسجيلها رسميًا، يدلل على ذلك عدم ظهورها في الإحصائيات الرسمية للمجتمعات[1]، ويتطلب تدخل مهني ناجح للأخصائي الاجتماعي مع حالات العنف الاسري، يقوم به بأساليب مهنية ترتبط بالمشكلة وبأهداف المؤسسة الاجتماعية من أجل إحداث التغير الايجابي في كل من النسق الشخصي والمجتمعي، تدخل مهني يمشي بخطى ثابته يرعى فيه مراحلها المختلفة، من تحديد المشكلة إلى التقييم والمتابعة، بحيث تبنى على استراتيجيات منهجية من أجل تقديم برامج علاجية ناجحة[2].

لمهنة الخدمة الاجتماعية مبادئ وقيم واخلاقيات، يلتزم بها الاخصائيين الاجتماعيين باعتبارها اتجاه انساني اجتماعي إيجابي تتوافق والقيم الاجتماعية النبيلة والقواعد الإنسانية، ومضامين الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان، ومبادئ العمل الإنساني، لإرساء معايير العيش بسلام وتحقيق العدالة الاجتماعية، في الأسر والمجتمعات.

تتضمن مهنة الخدمة الاجتماعية تقييم المشكلات الاجتماعية على المستوى الفردي والاسري، وعلى مستوى المؤسسات، مما يمكن توفير أرضية صلبة لمواجهة الظواهر الدخيلة على المجتمع، منها العنف الاسري، والتعامل معها بجدية، فللخدمة الاجتماعية مبادئ مهنية تقوي العلاقات

(1) رفعت، أماني محمد (2009م)، نحو برنامج مقترح لتنمية المهارات المهنية للأخصائيين الاجتماعيين في العمل مع حالات العنف الاسري، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، ج1، عدد (26)، ص3.

(2) العواودة، أمل سالم (2017م)، اتجاهات الاخصائيين الاجتماعيين نحو حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإنسانية، مركز دراسات المرأة بالجامعة الأردنية، الأردن، ص269.

الأسرية في المجتمعات، منها بناء علاقة مهنية تعاطفية علاجية تعاونية غير مشروطة، والفهم التعاطفي[1]، تؤكد مهنة الخدمة الاجتماعية أنه من الصعوبة أن يظل الاخصائي الاجتماعي في موقف الحياد بوصفه محترف مهنة، ويمتلك من وجهات النظر الاجتماعية الإنسانية ما يبصره بما هو نافع وضار للأسرة التي يتعامل معها.

يمارس الاخصائي الاجتماعي دوره مع حالات العنف الاسري من خلال مراحل ثلاث، في المرحلة الأولى يركز على فهم النسق الاسري وبناء العلاقة المهنية مع أفراده، وفتح قنوات الاتصال بينه وبين الانساق الاسرية الفرعية، وفي المرحلة الثانية: يركز على العوامل التي تؤدي لممارسة العنف الاسري، ومدى مساهمة الأفراد في ذلك، والاضرار المترتبة على الأسرة من ممارسة العنف فيها، أما في المرحلة الأخيرة: يعمل على تطبيق خطة العلاج التي اتفق عليها الاخصائي الاجتماعي والأسرة لتقليل المواقف التي تؤدي إلى الإحباط أو الصراع أو التوتر او ممارسة العنف بكل اشكاله[2]، فمن الصعب التدخل في شؤون الأسرة، ومعرفة أسراها بسهولة دون تطبيق مبادئ الخدمة الاجتماعية التي وقيمها التي تعطي العميل الثقة التامة في توضيح أسباب المشكلات الأسرية، لتشخيصها بواقعية، ومن ثم المساعدة في وضع خطة العلاج وتنفيذها.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

مشكلة الدراسة:

تمثل الاتجاهات الاجتماعية التي يتصورها العاملين في المجال الأسري والاجتماعي أهمية قصوى في قدرتهم على إحداث التغير الاجتماعي الإيجابي، ومحاربة الظواهر الاجتماعية السلبية، التي تنتشر في المجتمعات، فالأخصائي الاجتماعي الذي يؤمن بحق رب الأسرة تمّلك تصرفات كل أفرادها، خاصة الأطفال والنساء، دون مراعاة للحقوق العامة والمصالح الشخصية المستقبلية، قد يمنع هؤلاء الأطفال من الالتحاق بالمدرسة ويجبرهم على العمل، أو يوافق على منع الفتيات من التعليم، ومواصلة التعليم العالي، بحجة أن ذلك يتعارض مع العرف القبلي أو المجتمعي، رغم أن هذا العرف مخالف للشرائع السماوية والحقوق الفردية التي تكفلها القوانين الدولية والمحلية.

كما أن الاخصائي الاجتماعي الذي يؤمن بالتمييز بين الأبناء الذكور عن الإناث في التعليم أو العمل أو غيره، يصعب عليه مساعدة بقية الأسر في التغلب على مشكلاتها وفي تحقيق العدالة والألفة والوئام بين أفرادها، ففاقد الشي لا يعطيه، ويؤكد علماء النفس والاجتماع على أهمية الاتجاهات كدوافع (موجهه) للسلوك (الإنساني)، إذ تمثل نواتج لعملية التنشئة الاجتماعية التي يمر بها الفرد، وتلعب دورًا مهمًا في تكوين ملامح شخصيته المستقبلية، وفي تكوين اتجاهاته نحو ذاته ونحو الآخرين المحيطين به من أفراد وجماعات وفي نظرته للمواقف والموضوعات، ليصبح كل ما

(1) المفتي، أمجد محمد، احمد محمد العرابيد(2018م)، ورقة عمل بعنوان: تصور مهني للممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية للتعامل مع النساء ضحايا العنف، الجامعة الإسلامية: قسم الخدمة الاجتماعية غزة، ص4.

(2) العواودة، أمل سالم، اتجاهات الاخصائيين الاجتماعيين نحو حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي، مرجع سابق، ص270.

يقع في المحيط البيئي للفرد يمكن أن يكون موضوع اتجاه من اتجاهاته، فهي تشكل جزءًا لا يستهان به من سلوك الفرد، وهي بذلك تشكل جزءًا هامًا من السلوك المهني للعاملين في المجال الاجتماعي[1].

تسهم الاتجاهات التي يتبناها الفرد في تشكيل سلوكه العنيف، الذي يؤثر سلبًا على الأسرة والمجتمع، ولتغير هذا السلوك لا بد من تعديل تلك الاتجاهات أولًا، فالعنف ما هو إلا حلقة في سلسة بها عدة حلقات متعددة تسبقه، وتتلوه، تتعلق بدوافع الفرد حوله ومدى تفضيله إياه، وطبيعة ما يتبناه حوله من تصورات تتعلق بخصال مرتكبيه وضحاياه، وانطباعات الآخرين عنهم، فضلًا عن إدراكه لعائد ممارسة العنف الأسري، وهو ما يطلق عليه "أيديولوجية العنف" ومن المفترض أن يؤدي تعديل تلك الأيديولوجيات إلى تخفيف حدة العنف وايقافه، فعلى سبيل المثال يعتقد البعض أن ضرب الزوجة أحيانًا ضروريًا لإصلاحها، وأن ضرب الأبناء يجعلهم أكثر جدية واقبالًا على استذكار دروسهم.

تشير الدراسات العلمية إلى وجود العنف الاسري في بعض الاسر اليمنية وتعد ممارستها له بالمسؤولية الأسرية بغرض التربية والتأديب للأطفال[2]، وتتعدد أسباب العنف الأسري فقد بينت دراسة (عبير) أن من أسباب العنف في المجتمعات هو المفهوم الخاطئ للقوامة عند الرجل وضعف الوازع الديني، وعدم وجود الحوار بين أعضاء الأسرة[3]، وفق المصلحة العامة، سواء ما يتعلق بالأطفال أو بالمرأة، وأن الرجل قد لا يُقدر عمل المرأة في المنزل فهي تقوم المرأة بالتنظيف اليومي للمنزل والحفاظ على سلامته البيئية[4]، وتعمل خارج المنزل، وأن التزام المرأة بدورها تجاه أسرتها وزوجها وأطفالها يشغلها كثيرًا بل ويعيق تقدمها في الوظائف العامة الحكومية[5] وأهدف المرأة من العمل هو ليس فقط الحصول على الكسب المادي وتحسين دخلها لمساعدة اسرتها بل من اجل تطوير نفسها وحفظ كرامتها، دون الدخول في منافسات على المراكز القيادية خوفًا على مصلحتها الخاصة، وبذلك تحرم من حقوقها.

تشير الإحصائيات أن مجموع من يتعرضون للعنف الأسري في المجتمع السعودي بلغ (12) مليون شخص[6]، وأن العنف يمارس بأشكال مختلفة وعلى ضحايا كثر منها المرأة، ويصعب قياس

(1) العواودة، أمل سالم، اتجاهات الاخصائيين الاجتماعيين نحو حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي، مرجع سابق، ص270.
(2) الشميري، عبدالرقيب عبده (2022م)، العنف الأسري ضد الأطفال في اليمن وعلاقته ببعض المتغيرات، المجلة العلمية للعلوم التربوية والصحة النفسية، مجلد (4) عدد (1)، ص217.
(3) عبدالصمد، عبير محمد (2020م)، مشكلات المرأة المعّنفة ودور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية في التخفيف منها، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية العلوم الانسانية، عدد(49)، مجلد(1)، ص118.
(4) بوترعة، بلال، أشواق بن عمار(2021م)، محددات الدور التربوي والبيئي للمرأة داخل المنزل، مجلة الشامل للعلوم التربوية والاجتماعية، جامعة الشهيد حمة الخضر، الجزائر، المجلد(4)، العدد(1)، ص278.
(5) الحسين، ايمان بشير (2011م)، السمات والمهارات التي تتميز بها المرأة القيادية الأردنية والمعوقات التي تواجهها، مجلة جامعة دمشق، مجلد(27)، عدد(3 +4)، ص451.
(6) الشهراني، عائض بن سعد (2008م)، الخدمة الاجتماعية وظاهر العنف الأسري، بحث مقدم لمؤتمر الأسرة والتغيرات المعاصرة الذي نظمته الجمعية السعودية لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، ص19.

نسبة العنف الأسري في المجتمعات العربية بالذات[1]، باعتباره من أسرار المنزل، وتجنبا لتفاقم ردود الفعل بين أسرتي الزوج والزوجة[2]، ونتيجة لذلك تفضل الكثير من الأسر أيًا كان المتعرض للعنف فيها إلى كتمان ذلك حفاظًا على استمرار وبقاء الأسرة والأطفال، وبينت دراسة الشميري وجود آثار سلبية للعنف الاسري تتعلق بالجانب النفسي لضحية العنف، منها القلق والاحباط، والشعور بالإحباط، الانسحاب، ولها آثار على الاسرة تتمثل استمرار الخلافات الاسرية التي قد تصل بالأسرة إلى التفكك[3].

يساعد قياس الاتجاه في التنبؤ المستقبلي بالسلوك المهني، ويلقي الضوء على تغير أو تعديل اتجاهات جماعة ما نحو موضوع معين، وعادة ما يهدف قياس الاتجاهات إلى معرفة الموافقة أو المعارضة، ومعرفة شدة أو ثبات الاتجاه، ولعل الهدف من دراسة اتجاهات الاخصائي الاجتماعي نحو مشكلات العنف الأسري في المجتمع هو تحديد طبيعة ونوعية الاتجاهات التي يعتقدونها، فهل هي سلبية أم إيجابية، فيما يتعلق بظاهر جديدة في المجتمعات العربية الإسلامية، وكيف تؤثر تلك الاتجاهات في سلوكهم المهني، من أجل تحديد احتياجاتهم التدريبية والمعرفية في مجال العنف الأسري والارتقاء بمستوى الأداء المهني للأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المجال الأسري، إيمانًا بأن العمل مع حالات العنف يتطلب عملية تقييم مستمر للعاملين معهم[4].

وتتمثل مشكلة الدراسة في قياس اتجاهات الاخصائيين الاجتماعين نحو ظاهرة العنف الأسري في جوانب عدة تم تحديدها في الإجابة عن التساؤلات الآتية:

1-ما الأسباب الحقيقية التي تؤدي إلى ظهور العنف في الاسر؟

2-ما الأشكال التي يظهر فيها العنف الأسري في الأسرة؟

3-ما المشكلات المتعلقة بحالات المتعرضين للعنف الأسري في المجتمع؟

4-ما الآثار المترتبة على وجود العنف الأسري على المجتمع والاسرة؟

5-ما الدور الذي يقوم به الاخصائي الاجتماعي مع حالات العنف الأسري؟

6-ما المقترحات المناسبة في تعامل الاخصائي الاجتماعي مع حالات العنف الأسري؟

7-هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) فيما يتعلق بظاهرة العنف الاسرة في المجتمع اليمني بما يعزو للمتغيرات المستقلة؟

---

(1) صندوق الأمم المتحدة للسكان(2008م)، إدارة برامج العنف القائم على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ: الدليل المصاحب للتعلم الالكتروني، ص11.

(2) صندوق الأمم المتحدة للسكان، إدارة برامج العنف القائم على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ: المرجع السابق، ص7.

(3) الشميري، عبدالرقيب عبده، العنف الأسري ضد الأطفال في اليمن وعلاقته ببعض المتغيرات، مرجع سابق، ص215.

(4) العواودة، أمل سالم، اتجاهات الاخصائيين الاجتماعيين نحو حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي، مرجع سابق، ص271.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في:

الاهمية العلمية:

أ- إثراء علمي نظري للمكتبة في العلوم الاجتماعية، وفي علم الخدمة الاجتماعية على وجه الخصوص.

ب- التوصل إلى فهم أعمق لظاهرة العنف الاسري واسبابها والتحديات التي تواجه الاخصائيين الاجتماعيين لمعالجتها.

أهمية تطبيقية

أ- يتوقع من خلال نتائج الدراسة إعطاء تصور واضح حول حقيقة عدم قبول المجتمع لمثل هذه الظواهر السلبية.

ب- زيادة وعي العاملين بالمجال الاجتماعي بأهمية ودور الخدمة الاجتماعية في مكافحة ظاهرة العنف الاسري وتقديم الدعم للضحايا.

ج-تبين الدراسة الآثار السلبية للعنف الاسري، حتى تحرص الأسر على وجود العدل الاجتماعي بين أفرادها.

أهداف الدراسة:

تتبلور الأهداف في التعرف إلى اتجاهات الاخصائيين الاجتماعين حول:

1- الأسباب الحقيقية التي تؤدي إلى ظهور العنف في الاسر.

2-الأشكال التي يظهر فيها العنف الأسري في الأسرة.

3-المشكلات المتعلقة بحالات المتعرضين للعنف الأسري في المجتمع.

4-الآثار المترتبة على وجود العنف الأسري على المجتمع والاسرة.

5-الدور الذي يقوم به الاخصائي الاجتماعي مع حالات العنف الأسري.

6-مدى تأييد الاخصائيين الاجتماعين لمقترحات تخفف إلى أدنى حد من العنف الأسري في المجتمع.

7-مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) فيما يتعلق بظاهرة العنف الاسرة في المجتمع اليمني بما يعزو للمتغيرات المستقلة.

المفاهيم العلمية والمصطلحات:

اعتمد الباحثان على المفاهيم الآتية:

1-مفهوم الاتجاه: يكتسب مفهوم الاتجاه قيمة كبيرة في ميدان علم النفس الاجتماعي بوصفه وسيلة للتنبؤ بسلوك الأفراد، كما يؤثر بدرجة كبيرة على التفكير الاجتماعي، ويعرّف بأنه مشاعر نفسية أو ميول عاطفية مكتسبة خاصة بالفرد تنظمها وتدعمها معارفه وخبرته وتدفعه للتصرف بمنحى موالٍ أو غير موالٍ نحو الأشياء أو الأشخاص أو الأحداث ذات الصلة بكيانه

الاجتماعي[1]، ويعرفه (جوردون البورت) بأنه حالة من الاستعداد والتأهب العصبي النفسي من خلاله تعظم خبرة الشخص، ويكون ذا تأثير توجيهي أو دينامي على استجابة الفرد لجميع الموضوعات، فهو ميل الفرد لفعل معين أو استعداده لنوع من أنواع النشاط[2]، ويعد تنظيم مكتسب له صفة الاستمرار النسبي للمعتقدات التي يعتقدها الفرد، نحو موضوع أو موقف[3]، وللاتجاهات خصائص تميزها بأنها ليست فطرية ولا وراثية ولكنها مكتسبة، تتكون وترتبط بمميزات ومواقف اجتماعية، وتتعدد بحسب المثيرات، يغلب عليه طابع الذاتية أكثر من الموضوعية، وتتسم بالثبات النسبي، ومن ثم يستحيل تعديلها أو تغيرها بسرعة، خاصة الاتجاهات التي تشبع الحاجة لدى الفرد[4]، فيعرّف الاتجاه إجرائيًا بأنه ما يتصوره الاخصائيين الاجتماعيين عن مشكلة العنف الاسري في المجتمع ويعتقدونه، سواء من حيث الأسباب او الأشكال، أو الآثار، وبالتالي يمارسونه في المؤسسات الاجتماعية التي يعملون بها معتقدين صحة ذلك.

2-مفهوم العنف: يعّرف العنف لغويًا بأنه الخرق وقلة الرفق[5]، ويعرفه فيليب برنو وآخرون بأنه القوة التي تهاجم مباشرة الآخرين (أفرادًا أو جماعات)، بقصد السيطرة عليهم والإخضاع والهزيمة[6]، وهو الوجه الآخر للإرهاب والقهر اللذين يفرضان على الانسان في المجتمع المتخلف[7]، أما صندوق الأمم المتحدة فيعتبره استخدام نوع من أنواع القوة أو الإكراه أو إساءة في المعاملة أو ضغط بدني، أو نفسي، أو جنسي، أو اجتماعي أو اقتصادي، للسيطرة على شخص آخر بشكل صريحًا أو مستترًا[8]، وهو سلوك عدواني بين طرفين متصارعين يهدف كل منهما إلى تحقيق مكاسب معينة أو تغير وضع اجتماعي معين والعنف وسيلة لا يقرها القانون[9]، ويعرّف إجرائيًا بأنه استخدام القوة المادية والمعنوية أو القانونية الغير مبررة للإضرار بأحد أفراد الاسرة بشكل مستمر مما يعرض النظام الاسري وضحايا العنف للتأثير النفسي الاجتماعي.

(1) الرفاعي، عادل محمود (2013م)، الخدمة الاجتماعية في مجال تأهيل ورعاية أطفال الشوارع، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، ط1، القاهرة، ص80.
(2) أيوب، أنعام حسن وآخرون (2016م)، العلاقات العامة والاتصال في الخدمة الاجتماعية، دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع، عمان، ط1، ص56.
(3) العواودة، أمل سالم، اتجاهات الاخصائيين الاجتماعيين نحو حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي، مرجع سابق، ص266.
(4) الرفاعي، عادل محمود، الخدمة الاجتماعية في مجال تأهيل ورعاية أطفال الشوارع، مرجع سابق، ص81.
(5) بن منظور(1956)، لسان العرب، دار العياد، بيروت، د. ت، ص110.
(6) الخولي، محمود سعيد (2008م)، العنف المدرسي: الأسباب وسبل المواجهة، سلسلة قضايا العنف، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ط1، ص59.
(7) حجازي، مصطفى (2005م)، التخلف الاجتماعي: مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور، المركز الثقافي العربي للنشر، ط9، المغرب، بيروت، ص196.
(8) صندوق الأمم المتحدة للسكان، إدارة برامج العنف القائم على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ، مرجع سابق، ص4
(9) الخولي، محمود سعيد، العنف المدرسي: الأسباب وسبل المواجهة، مرجع سابق، ص60.

3-مفهوم الاسرة: تعرّف الأسرة بأنها جماعة اجتماعية صغيرة تتكون من الآباء والأبناء يتبادلون الحب ويتقاسمون المسؤولية[1]، وهي مجموعة من المكانات والأدوار المكتسبة عن طريق الزواج[2]، ومن مقدسات المجتمعات التي لا يجوز أن تمس، وتحاط بمجموعة من القيم والمثل العليا التي تحصنها وتحفظها، وهي الملجأ والأمان من الأخطار الخارجية[3] لجميع أفرادها، وتعرف الأسرة إجرائيًا بأنها الاسرة التي قد تعاني من مشكلة العنف الأسري أو يعاني بعض أفرادها سواء كان الرجل أو المرأة أو الطفل من العنف الاسري بأشكاله المختلفة، ويؤثر عليها ككيان في المجتمع وعلى الفرد المتعرض للعنف.

4-مفهوم العنف الأسري: يعرف بأنه إساءة استخدام أحد أفراد الأسرة ضد الآخرين بما يعكس إنكاره لحقوقهم المدنية، وينتج عنه عنف جسدي أو عنف نفسي معنوي نتيجة وضع الفرد في مرتبة أدنى[4]، وهو سوء معاملة أي شخص في الأسرة على يد أحد أفراد العائلة بما يعرض صحته وممتلكاته وحياته للخطر[5]، والعنف الأسري هو نمط سلوك مختلف من أحد أفراد الأسرة ويختلف من فرد لآخر[6]، ويعرف العنف الأسري إجرائيًا بأنه إساءة استخدام مقصود للقوة المادية والمعنوية والقانونية للإضرار بأحد أفراد الأسرة (الزوجة، الطفل، الزوج، البت، الأخت، الأم، العمة ...الخ) بشكل مستمر.

5-الخدمة الاجتماعية في المجال الأسري: تعرّف بأنها أحد مجالات الخدمة الاجتماعية الرئيسة التي تهدف لتحقيق الاستقرار المعيشي للأسرة كوحدة اجتماعية متماسكة[7]، وتساعدها على القيام بوظائفها الأساسية، والمساهمة في مساعدة الفئات المعرضة للخطر، وتنمية وصيانة العلاقات الاسرية وتقوية أواصرها والحفاظ عليها، واستغلال أقصى مدى من قدرات أفرادها للوصول بهم إلى درجة عالية من الاستقرار والطمأنينة في جو من المحبة والتآلف والمشاركة[8]، وتعرّف إجرائيًا بانها احد مجالات مهنة وعلم الخدمة الاجتماعية التي يسعى فيها الاخصائي الاجتماعي لمساعدة الأسرة كوحدة اجتماعية في تحقيق أهدافها، والتغلب على مشكلاتها المختلفة، مع أخذه بالاعتبار الفئات الضعيفة فيها مثل: (الأطفال، النساء، المسنين) في معاملتهم جسديًا، ونفسيًا، وأيضاً المرأة الفقيرة، والمحرومة من التعليم، والمطلقة ...الخ.

6-الإخصائي الاجتماعي: هو ذلك الشخص المعد إعدادًا مهنيًا ونظريًا وعلميًا لممارسة عمليات الخدمة الاجتماعية، ويمثل الواجهة الحقيقية المعبرة عن فلسفة وقيم واخلاقيات الخدمة

(1) السروجي، طلعت مصطفى، ماهر أبو المعاطي، ميادين ممارسة الخدمة الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص34
(2) الجوهري، محمد محمود (2007م)، المدخل إلى علم الاجتماع، بدون دار نشر، ط2، القاهرة، ص215.
(3) حجازي، مصطفى، التخلف الاجتماعي: مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور، مرجع سابق، ص114- ص117.
(4) الفايز، ميسون (2006م)، ظاهرة الإساءة الموجة للمرأة، رسالة دكتوراة، جامعة حلوان، ص24.
(5) الدخيل، عبدالعزيز (2006م)، معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية والعلوم الاجتماعية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، ص81.
(6) يحيى، منى يونس ونازك عبدالحليم(2010)، العنف الأسري، دار الصفاء للنشر، عمان، ص10.
(7) السروجي، طلعت مصطفى، ماهر أبو المعاطي(2009م)، ميادين ممارسة الخدمة الاجتماعية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، ص62.
(8) الشهراني، عائض بن سعد، الخدمة الاجتماعية وظاهر العنف الأسري، مرجع سابق، ص7.

الاجتماعية، من خلال ممارسته لأدواره المهنية وتحمّل مسؤولياته، فهو يشير إلى فئة متجانسة من ناحية وحدة المؤهل العلمي، ووحدة الانتماء لمهنة الخدمة الاجتماعية[1]، ويعّرف إجرائيًا بأنه خريج قسم الخدمة الاجتماعية العامل في المؤسسات الاجتماعية المختلفة لمساعدة هذه المؤسسات في تحقيق أهدافها المرسومة ومعالجة مشكلاتها المختلفة، وفق النظم الاجتماعية للمجتمعات وثقافتها وسياسة الدولة، مع مراعاة مبادئ العمل الإنساني.

الدراسات السابقة:

اعتمدت الدراسة على مجموعة من الدراسات السابقة العربية ذات الصلة بها، وكون علم الخدمة الاجتماعية ومهنتها حديثين على المجتمعات العربية وعلى المجتمع اليمني على وجه الخصوص، فلم يجد الباحثان دراسات علمية محلية بهذا الشأن، كما أن وجود العادات والتقاليد المجتمعية التي يغلب عليها الطابع الريفي القبلي، لم يتمكن الاخصائيين الاجتماعيين من فتح مكاتب للعمل الاجتماعي، وظل عمل الاخصائي الاجتماعية محصور في بعض المؤسسات العامة، فلم تحصل المهنة على الاعتراف المجتمعي في بعض المؤسسات اليمنية مثل: المجال الطبي، المجال الاسري، مجال الشباب، المجالس المحلية، بل برز ظهور الاخصائيين الاجتماعيين في المؤسسات الأولية لعمل المهنة منها: المجال المدرسي، مجال الأحداث، مجال المسنين، ويمكن للباحثين ايجاز الدراسات السابقة في:

1- **دراسة: منى غانم وأخرون**[2]: هدفت الدراسة التعرف إلى ظاهرة العنف ضد المرأة وتحديد انواع واسباب وأشكال العنف الذي تتعرض له، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، واعتمد البحث على الاستبانة كأداة للدراسة تم تطبيقها على (1891) اسرة، وتمثلت اهم النتائج في أن (71، 91) من النساء تعرضين لنوع من أنواع الاعتداءات، أعلاها (الشتم) بنسبة (50.2)، يليها الضرب بنسبة (48.2)، وبينت الدراسة أن نسبة (80.4) من النساء تعرضن للعنف من قبل أحد افراد اسرتها، وكان الزوج هو الشخص الأعلى في نسبه حالات التعدي بنسبة (54)، ثم التحرش الجنسي نسبة (14.1).

2- **دراسة: أماني رفعت**[3]: هدفت الدراسة التعرف إلى المهارات المهنية والتطبيقية للأخصائيين الاجتماعيين العاملين مع حالات العنف الأسري، في ضوء أسس الممارسة المهنية، وتحديد الاحتياجات التدريبية لهم في المؤسسات، ومحاولة وضع برنامج تدريبي لتنمية مهارات التعامل مع حالات العنف الأسري، واستعملت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وأداة الدراسة الاستبانة التي طبقتها على عينة الدراسة قوامها (20) مفردة، في القاهرة (مصر) (2008م)، وتوصلت الدراسة إلى استعمال الاخصائيين الاجتماعيين في هذا المجال لكثير من المهارات المهنية التي

(1) أمل سالم العواودة، اتجاهات الاخصائيين الاجتماعيين نحو حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي، مرجع سابق، ص268.

(2) غانم، منى واخرون(2005م)، العنف الواقع على المرأة في الجهور العربية السورية الاتحاد النسائي، دمشق.

(3) رفعت، أماني محمد (2009م)، نحو برنامج مقترح لتنمية المهارات المهنية للأخصائيين الاجتماعيين في العمل مع حالات العنف الاسري، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، ج1، عدد (26).

تمكنهم من مساعدة الأسر في التغلب على مشكلة العنف منها مهارات: (توفير المعنوية النفسية، التوضيح وإعادة ترتيب وتنظيم الأفكار، التوجيه، وحل النزاعات، وتقديم النصيحة، والمواجهة).

3-دراسة: نورة العتيبي[1]: هدفت الدراسة للتعرف إلى خدمات الرعاية الصحية والارشادية، والاستشارية، والتأهيل الاجتماعي، والتأهيل النفسي، والإيواء، والأدوار التي يمارسها الاخصائي الاجتماعي مع ضحايا العنف الأسري، والصعوبات التي تواجهها الجهات في تقديمها للخدمات، واستخدمت الباحثة منهج المسح الاجتماعي الشامل للأخصائيين الاجتماعين والنفسيين والأطباء العاملين مع ضحايا العنف البالغ عددهم (98) مفردة، بأداة الدراسة الاستبانة، في مدينة الرياض، عام (2010م)، وتوصلت الدراسة إلى وجود خدمات تقدم من المجتمع ومن الجهات التطوعية تمثلت بالخدمات الطبية الفورية، وإعادة الثقة بالنفس والتفريغ الوجداني، والتوعية والتثقيف المجتمعي، والتحويل للجهات الخيرية، وتمثلت أدوار الاخصائي الاجتماعي بالتحويل إلى مؤسسات المجتمع الأخرى، وتزويد الضحية بالمعلومات والحقائق وأساليب الوقاية من العنف، ومحاولة الاصلاح مع الجانب الآخر، ومساعدة الضحية في تحسين وضعه الاقتصادي، والتثقيف والتوعية للضحية والمجتمع.

4-دراسة: إبراهيم الكعبي[2]: هدفت الدراسة لمعرفة الظروف التي تودى الى ظهور العنف الأسرى حيث تبنى الباحث منهج المسح الاجتماعي، مع الاستعانة بالاستبانة كأداة للبحث، وطبقت على الآباء والأمهات في المؤسسات التعليمية، والصحة والخدمات الاجتماعية، وذلك اعتمادًا على عينه عشوائية بلغت (42) مفردة، وبينت النتائج إلى أن تدخل الأقارب والأهل له الدور الأكبر في ظهور العنف الأسرى، المتمثل في العنف الذي يمارسه الزوج ضد زوجته، حيث شكل هذا السبب النسبة الأكبر على الاطلاق بين كافة الاسباب الاخرى وذلك بنسبة بلغت (81).

5-دراسة: امل العواودة[3]: هدفت الدراسة للتعرف إلى اتجاهات الاخصائيين الاجتماعيين العاملين مع حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي، من خلال بحث اتجاهاتهم نحو مفهوم العنف، واسبابه، واشكاله، والنظريات المستعملة في التعامل معه، واعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي التي تم تطبيقها على (50) من لأخصائيين الاجتماعيين في مكاتب الخدمة الاجتماعية ومكاتب حماية الأسرة، والمؤسسات الإيوائية ومراكز الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية، في مدينتي عمان والزرقاء في عام (2017م)، وتوصلت الدراسة إلى أن اتجاهات الاخصائيين الاجتماعين نحو مشكلة العنف القائم على النوع الاجتماعي كانت إيجابية في جميع مجالاتها، مرتبة تنازليًا في (المعرفي، أسباب العنف، وآثاره، وطرق العلاج المستخدمة مع حالات العنف، وفي المرتبة الأخيرة أشكال العنف.

---

(1) العتيبي، نورة سهل(2011م)، خدمات الرعاية الاجتماعية المقدمة لضحيا العنف الأسري في مدينة الرياض، رسالة ماجستير، منشورة، جامعة الملك سعود.

(2) الكعبي، ابراهيم محمد (2013)، العوامل الاجتماعية للعنف الاسرى في المجتمع القطرى، مجلة جامعة دمشق، المجلد 29، العدد (4+3).

(3) العواودة، أمل سالم (2017م)، اتجاهات الاخصائيين الاجتماعيين نحو حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإنسانية، مركز دراسات المرأة بالجامعة الأردنية، الأردن.

6-دراسة: نهاد مصطفى[1]: هدفت الدراسة للتعرف إلى أساليب إدارة الخلافات الأسرية لدى الأسر في محافظة عجلون الأردنية عام (2020م)، من وجهة نظر الزوجة، استخدمت الباحثة المنهج الوصفي بشقيه الكمي والنوعي، وأداة الدراسة الاستبانة والمقابلة المعمقة على عينة من النساء المتزوجات حجمها (100) مفردة، وتوصلت الدراسة إلى وجود عدد من الأساليب التي تستخدمها الأسرة في حل خلافاتها هي التفاوض، التجنب، القضاء، العنف، التحكيم، وتوصلت إلى عدم وجود فروق الدلالة الإحصائية لهذه الأساليب بما يتعلق بالمتغيرات المستقلة (العمر، المستوى التعليمي للزوج، المستوى التعليمي للزوجة).

7-دراسة: عبدالرقيب الشميري[2]: هدفت الدراسة التعرف إلى مستوى العنف الأسري الموجه ضد الأطفال في اليمن وأشكاله وأسبابه وآثاره وعلاقته ببعض المتغيرات، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من (١٨٠) طفلا وطفلة؛ تراوحت أعمارهم بين (١٤-١٧) سنة، واستخدمت الدراسة استبانة العنف الأسري، وأظهرت نتائج الدراسة أن الأطفال يتعرضون لأشكال العنف الأسري بدرجات متفاوتة، حيث جاء العنف اللفظي في المرتبة الأولى، يليه العنف النفسي، ثم الإهمال، وأخيرا العنف الجسدي، وأشارت النتائج إلى أن أهم الأسباب المؤدية إلى العنف الأسري ضد الأطفال هي: اعتقاد الوالدين الخاطئ بأن العنف يعتبر من أساليب التربية والتأديب، وتعرض الوالدين للعنف في طفولتهما، والعصبية الزائدة لدى أفراد الأسرة، وزيادة عدد أفراد الأسرة، والفقر وتدني المستوى الاقتصادي والبطالة والفراغ، والمشاكل المتكررة والمشاجرات بين الوالدين، بينما أهم آثار العنف الأسري على الأطفال تشمل القلق والتوتر والاكتئاب والعزلة والانسحاب الاجتماعي والشعور بالعجز والإحباط، وضعف الانتباه والتركيز، واضطرابات النوم وضعف الثقة بالنفس والآخرين. كما أشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق دالة إحصائيا في مستوى العنف الأسري ضد الأطفال تعزى إلى متغير الجنس باستثناء العنف الجسدي حيث كانت الفروق لصالح الذكور، ومتغير العمر باستثناء بعد الإهمال لصالح الأطفال الأصغر سنا

تعقيب على الدراسات السابقة:

الدراسة الحالية امتداد لدراسات سابقة محلية وأجنبية اهتمت بموضوع مشكلات العنف في المجتمع، والعنف الأسري على وجه الخصوص، وبعد عرض مختصر لأهم النقاط في الدراسات السابقة ونتائجها يستطيع الباحثان تحديد أوجه الاتفاق والاختلاف بين جزئيات هذه الدراسة مع تلك الدراسات، فأوجه الاتفاق العام كانت في موضوع الدراسة العنف الأسري، واستخدامها للمنهج العلمي الوصفي التحليلي، واستخدام أداة الاستبيان للدراسة، أما أوجه الاختلاف العام فقد كانت في

(1) يوسف، نهاد مصطفى (2021م)، أساليب إدارة الخلافات الأسرية وتسويتها لدى الأسرة الأردنية من وجهة نظر الزوجة: دراسة تحليلية على عينة من محافظة عجلون، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإنسانية، عدد(29)، مجلد(1).

(2) الشميري، عبدالرقيب عبده (2022م)، العنف الأسري ضد الأطفال في اليمن وعلاقته ببعض المتغيرات، المجلة العلمية للعلوم التربوية والصحة النفسية، مجلد(4) عدد(1).

الأهداف، بحيث كانت لكل دراسة أهداف مختلفة تمامًا عن غيرها؛ فبعضها هدفت للبحث عن ظاهرة العنف ضد المرأة وتحديد انواع وأسباب وأشكال العنف الذي تتعرض له، وبعضها هدفت للتعرف إلى خدمات الرعاية الاجتماعية التي يمارسها الاخصائي الاجتماعي مع ضحايا العنف الأسري، والصعوبات التي تواجهها الجهات في تقديمها للخدمات، وأخرى هدفت للتعرف إلى أساليب إدارة الخلافات الأسرية لدى الأسر، وأخرى هدفت للتعرف إلى المهارات المهنية والتطبيقية للأخصائيين الاجتماعيين العاملين مع حالات العنف الأسري، ومحاولة وضع برنامج تدريبي لتنمية تلك المهارات، والدراسة المحلية هدفت للتعرف إلى مستوى العنف الأسري الموجه ضد الأطفال في اليمن وأشكاله وأسبابه وآثاره وعلاقته ببعض المتغيرات، ودراسة عجلون هدفت للتعرف إلى أساليب إدارة الخلافات الأسرية لدى الأسر، يتبع ذلك الاختلاف في التساؤلات، وفي حجم العينة ونوعها، واختلفت الدراسات عن بعضها في الحدود الزمنية والمكانية، وطالما وجد اختلاف في الأهداف والتساؤلات فالاختلاف يكون واضح في النتائج لجميع الدراسات، واستفاد الباحثان من الدراسات السابقة باعتبارها قاعدة أساسية للمعلومات والبيانات وفي إثراء الجانب النظري والتحليل والتفسير للنتائج ومقارنتها معها.

النظريات العلمية المفسرة لظاهرة العنف:

اهتم كثير من العلماء في المجال الاجتماعي والنفسي بتفسير ظاهرة العنف الاسري فقد ذكر ابن خلدون أن العنف نزعة طبيعية فمن أخلاق البشر أن فيهم الظلم والعدوان[1]، كما اعتبر (هوبز) أن الطبيعة الإنسانية مشبعة بالعنف، أما (أميل دور كيم) فعدّ العنف ظاهرة ثقافية نتيجة التطور الاجتماعي وتحول المجتمعات الإنسانية من بسيطة إلى مركبة[2]، ويعمل الاخصائيين الاجتماعيين في المؤسسات الاجتماعية التي تتعلق بالأسرة وفق مبادئ العمل الإنساني، قبل ثقافة المجتمعات، ووفق النظام العام للدولة وسياستها الاجتماعية قبل العرف المجتمعي، فتسود في المجتمع اليمني بعض العادات والتقاليد التي تضر ببعض الأفراد في الاسرة، فمسؤولية رب الاسرة يجب أن لا تحرم الطفل أو الفتاه من التعليم، ولا تحرم المرأة من حقوقها المشروعة في التملك، والعمل، فالاتجاه العام للأخصائي الاجتماعي لا تؤثر فيه عادات المجتمع وتقاليده التي تحرم بعض أفراده من حقوقه، بل يسعى بكل جهده لإحداث التغير الاجتماعي الإيجابي وفق السياسة العامة للدولة، مع مراعاة الحفاظ على الاسرة، وحقوق كل أفرادها، ويمكن للباحثين عرض هذه النظريات في:

1-نظرية التحليل النفسي: ترى هذه النظرية أن الإنسان تسيطر عليه غرائز منها غريزة العدوان مما تدفعه إلى الاعتداء والمقاتلة، ويرى عالم النفس (فرويد) في نظريته أن العنف دافع فطري غرزي أساسي عند الإنسان، وله مقولة يرددها كثير من اتباعه بأن الإنسان لا يحيا بالحب وحده

(1) بدوي، احمد زكي (1998م)، العنف في الحياة اليومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ص33.

(2) ضوء، أبو بكر علي (2014م)، مشكلة العنف في المدارس الثانوية ودور الاخصائي الاجتماعي في التعامل معها، مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية، مجلد(13)، عدد(1)، ص177.

ولكن بالموت أيضًا، ويرى بأن الانسان توجد به مجموعة من الدوافع تشجعه على العدوان[1]، وترى النظرية بأن العنف جزء أساسي من طبيعة الإنسان، وأنه التعبير الطبيعي لعدة غرائز عدوانية مكبوتة، ويعده بعض العلماء سلوك حتمي من الصعب فصله عن الطبيعة البشرية أو إزالته منها[2]، في ظاهر هذه النظرية تبرير لمشكلة العنف في المجتمعات، وأن ممارس العنف يصعب عليه ضبط نفسه والتحكم بمشاعره، والنظر إلى حقوق الآخرين، فهي أيضًا تظهر بأنه لا يمكن لشخص مُورس ضده العنف أن يظل صامتًا، بل يدافع عن نفسه، وهذا ما يحدث في المجتمعات من استمرار للمشكلات الأسرية، ويتشكل اتجاه الاخصائي الاجتماعي في المجال الأسري من أن مشكلة العنف موجودة في المجتمعات وبالذات عند الأسر الفقيرة، وهي بحاجة إلى وجود تصور إيجابي يساعد في تحقيق العدالة الاجتماعية والمصالح العامة للأسر، وأن النفس مهما كانت فهي قادرة على التغير للأفضل.

2-نظرية الإحباط والعدوان عند (دولارد): ركزت هذه النظرية على البيئة، ويرى مفكرو هذه النظرية أن الإحباط هو السبب الرئيس للعدوان، ويكون نتيجة الحيلولة بين الفرد وإرضاء دوافعه، وتؤكد النظرية أن كل سلوك عدواني إنما يكون بسبب الإحباط، وأنه إذا كان الإحباط هو السبب الرئيس للعدوان فإنه يكون شديد[3]، فالأسر اليمنية الفقيرة والمتأثرة بشكل كبير من الصراع الأهلي المسلح سيمارس بعض أفرادها العنف بطرق متعددة، منها الدفع بالأطفال والنساء للتسول، ويظهر عمالة الأطفال في المطاعم والورش، في الوقت الذي أقرانهم في المدارس، والاتجاه العام للأخصائي الاجتماعي يرفض مثل هذه السلوكيات التي تضر بالأطفال، ويسعى بكل الطرق لمحاربتها.

ترى النظرية أن هناك ظروف أخرى تتدخل في زيادة العنف الاسري منها عدم وجود العدالة الاجتماعية في المنزل أو مرفق العمل، والتعرض للهجوم والإحساس بالألم[4]، لذلك تحرص الاسرة التي تعي مدركات الحياة الاسرية على اظهار التضامن بين أفرادها وتعمل جاهدة على ردم فجوة الإحباط التي قد تظهر في أحد افرادها[5]، فليس هناك عنف اعتباطي أو فجائي بل نراه وليد عملية تغير بطرق داخلية علائقية يقضي على عواطف الحب والمشاركة[6]، ويتشكل اتجاه الاخصائي الاجتماعي في المجال الأسري أن ممارس العنف الأسري قد يعاني من الإحباط في حياته الشخصية والعامة، وبذلك فهو بحاجة للتدخل المهني لمساعدته في التغلب على الإحباط، وفتح آفاق المستقبل في حال تحسنت علاقاته الأسرية، ويمكنه الاستفادة من كل أعضاء الأسرة لتحقيق المصالح العليا والمستقبلية، وهذا مدخل يساعد في التخفيف من مشكلة العنف الأسري، واستراتيجية يمكن استغلالها لإحداث التغير الإيجابي في حياة المجتمعات.

---

(1)ربيع، محمد شحاتة (2013م)، أصول علم النفس، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط2، عمان، ص121.
(2) الخولي، محمود سعيد، العنف المدرسي الأسباب وسبل المواجهة: سلسلة قضايا العنف(2)، المرجع السابق، ص104.
(3) ربيع، محمد شحاتة، أصول علم النفس، مرجع سابق، ص122.
(4) ضوء، أبو بكر علي، مشكلة العنف في المدارس الثانوية ودور الاخصائي الاجتماعي في التعامل معها، مرجع سابق، ص178.
(5) التميمي، خليفة إبراهيم (2001م)، الاسرة والتنمية الاجتماعية، مجلة اليرموك، العدد (2)، ص317.
(6) الخولي، محمود سعيد، العنف المدرسي الأسباب وسبل المواجهة: سلسلة قضايا العنف(2)، مرجع سابق، ص106.

3-نظريـة الضبط الاجتمـاعي: تعد نظريـة الضبط الاجتمـاعي أحد النظريـات التـي تفسر سلوك الانسان وتنظر للعنف على أنه استجابة للبناء الاجتماعي، وهو غريزة إنسانية تعبر عن نفسها عندما يفشل المجتمع في وضع قيود محكمة على أعضائه، وأصحاب هذه النظرية يرون أن خط الدفاع بالنسبة للمجتمع يتمثل في معايير الجماعة التي لا تشجع العنف وتستنكره، فأعضاء الجماعة الذين لا يتم ضبط سلوكهم عن طريق الأسرة وغيرها من الجماعات الأولية، يتم ضبط سلوكهم عن طريق وسائل الضبط الاجتماعي الرسمية وعندما تفشل الضوابط الرسمية، يظهر سلوك العنف بين أفراد المجتمع[1]، وتدور هذه النظرية حول افتراض أساسي مؤداه أن الدافع للانحراف شيء طبيعي يوجد لدى جميع الأفراد، ويتشكل اتجاه الاخصائي الاجتماعي باعتبار العنف يمكن أن يوجد في أي أسرة وأيضًا يمكن للأسر التغلب عليه، كما يعمل الاخصائي في التوعية بامتثال الأفراد لمبادئ العدالة الاجتماعية والقيم الإنسانية وأن وخضوع الفرد للنظام الاجتماعي الاسري لا يحقق الصالح الاسري فقط، إنما يحقق صالح الفرد أيضًا الذي يعد عضوًا فيها[2]، وبذلك يتمكن من مساعد الأسر في التخفيف من مشكلة العنف الأسري.

الفصل الثاني: إجراءات الدراسة الميدانية ومناقشة نتائجها:

الإجراءات المنهجية للدراسة:

منهج الدراسة:

استعمل الباحثان المنهج الوصفي التحليلي لوصف الأسباب التي تؤدي إلى العنف داخل الاسر وأشكاله والاثار المترتبة على ذلك، ومن ثم الدور الذي يقوم به الاخصائي الاجتماعي في التعامل مع حالات العنف الاسري، ووضع تصور لمقترحات عامة يرى الاخصائيين الاجتماعيين أنها تحد من هذه المشكلة الاجتماعية، أو تخفف منها إلى أدنى حد.

مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من الاخصائيين الاجتماعيين العاملين في المؤسسات الحكومية والخاصة والمنظمات الدولية وطلاب قسم الخدمة الاجتماعية الخريجين من الكلية الآداب جامعة عدن، وهو مجتمع غير معلوم بمؤسسة معينة يمكن حصر عدد العاملين فيها أو المنتمين لها، أما عينة الدراسة فقد كان عدد مفرداتها (116) مفردة، أخذت بطريقة قصدية للمبحوثين بناءً على خصائص تحقق أهداف الدراسة، ويعتمد في تمثلها لمجتمع الدراسة طالما يفوق حجمها عن (50) مفردة[3].

حدود الدراسة:

يتضمن الحدود الموضوعية المكانية والزمنية التي كانت:

الحدود الموضوعية: التي تمثلت بالتعرف إلى أسباب العنف الاسري في المجتمع، وأشكاله، والآثار المترتبة على ذلك.

(1) الخولي، محمود سعيد، العنف المدرسي الأسباب وسبل المواجهة: سلسلة قضايا العنف(2)، مرجع سابق، ص107.
(2) التميمي، خليفة إبراهيم، الاسرة والتنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص318.
(3) الضامن، منذر عبدالحميد(2007م)، أساسيات البحث العلمي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ص163.

الحدود الزمنية: الفترة الزمنية التي جمع فيها الباحثان بيانات الدراسة الميدانية في العام الجامعي (2022-2023م).

الحدود المكانية: محافظة عدن.

أداة الدراسة:

بعد اطلاع الباحثان على الدراسات السابقة تم وضع استبانة للتعرف إلى الأسباب التي قد تؤدي إلى مشكلة العنف الأسري وأشكاله والآثار السلبية المترتبة عليه من وجهة نظر الاخصائيين الاجتماعيين ووضع المقترحات لها، وتم توزيع الاستبانة يدويًا، وأيضًا باستعمال الاستبانة الالكترونية، وتوزعت محاورها كالآتي:

أ- خصائص أفراد عينة الدراسة (4) متغيرات.

ب- أسباب العنف الاسري شمل (12) فقرة.

ج-أشكال العنف الاسري (12) فقرة.

د- المشكلات المتعلقة بحالات العنف الأسري (9) فقرات.

هـ-آثار العنف الموجه ضد المرأة في الاسرة (12) فقرة.

و- دور الاخصائي الاجتماعي في التعامل مع حالات العنف الاسري (14) فقرة.

ز-مقترحات الاخصائيين الاجتماعيين للتعامل مع مشكلة العنف الأسري (8) فقرات

صدق أداة الاستبانة وثباتها:

1-**صدق الأداء:** تم عرض الاستبانة بصورتها الأولية على لجنة المحكمين المتخصصين في كلية الآداب (جامعة عدن) الذي لهم صلة بموضوع البحث، وقوامها (7) محكمين علميين، والجدول التالي يوضح نتيجة ذلك:

جدول (1) يوضح اختبار صدق أداة الاستبيان.

الأبعاد الرئيسة للبحث	الفقرات قبل التعديل	العدد النهائي للفقرات
أسباب العنف الموجه ضد المرأة في الاسرة	12	12
أشكال العنف الموجه ضد المرأة في الاسرة	9	12
المشكلات المتعلقة بحالات العنف الأسري	10	9
آثار العنف الأسري على الاسرة والمجمع	11	12
دور الاخصائي الاجتماعي في التعامل مع حالات العنف الاسري	13	14
مقترحات الاخصائيين الاجتماعيين المتعلقة بالتعامل مع مشكلة العنف الأسري	9	8
الاستبانة	64	67

يتبين من الجدول (1) أن الاستبانة بصورتها الأولية كان عدد فقراتها (64) فقرة، وأبدى المتخصصين رأيهم في صحة الفقرات وموضوعيتها وارتباطها بأبعاد الدراسة الحالية وشموليتها للأهداف، وبناء على ذلك تم التعديل والدمج، والحذف، وإعادة الصياغة في بعضها ثم تم أعددها بالصورة النهائية، وشملت على (76) فقرة والمتغيرات المستقلة (4)، وبين الاختيار الإحصائي سلامة التقييم، وأن جميع فقرات الاستبانة المتبقية تخدم متغيرات الدراسة الميدانية بحسب نتائج التحليل الإحصائي في برنامج (SPSS).

2-ثبات الأداء: تم التحقق من ثبات الاستبانة من خلال معامل الارتباط لكل أبعاد الدراسة كما بينه الجدول التالي:

جدول (2) يوضح اختبار ثبات أداة الاستبانة.

الأبعاد الرئيسة للبحث	عدد الفقرات	معامل الارتباط
أسباب العنف الموجه ضد المرأة في الاسرة	12	0.81
أشكال العنف الموجه ضد المرأة في الاسرة	12	0.82
المشكلات المتعلقة بحالات العنف الأسري	9	0.78
آثار العنف الموجه ضد المرأة في الاسرة	12	0.89
دور الاخصائي الاجتماعي في التعامل مع حالات العنف الاسري	14	0.88
مقترحات الاخصائيين الاجتماعيين المتعلقة بالتعامل مع مشكلة العنف الأسري	8	0.91
الاستبانة	67	0.845

من معطيات جدول (2) يتضح أنه تم تحديد ثبات الاستبانة التي تم تطبيقها على عينة استطلاعية من الاخصائيين الاجتماعيين في محافظة عدن، حيث طلب منهم الإجابة عن فقرات الاستبانة ذات الثلاث تقديرات (عالٍ، متوسط، ضعيف) التي تجيب على تساؤلات الدراسة، وكانت إجابة العينة الاستطلاعية سلمية ولم تواجه الباحثة مشكلات أو استفسارات عن الأبعاد المكونة لها أو الفقرات، وتم التأكد من الثبات الداخلي للفقرات في احتساب معامل ارتباط سيبرمان الذي كانت قيمته (0.845)، ويعد هذا المعامل كافيًا في الاعتماد عليه لأغراض هذه الدراسة طالما يفوق عن (0.75)، ومن أجل قياس أبعاد الدراسة، والحكم على المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية وتوافق درجات المقياس الثلاث بمتوسط مرجح للدراسة مقداره (2) بحسب مقياس ليكرت الثلاثي الموضح في الجدول التالي:

جدول (4) يبين معيار الحكم لتقديرات العينة على أداة البحث حسب مقياس ليكرت[1].

الوزن	الدلالة اللفظية	مدى المتوسط الحسابي	مدى الوزن النسبي
3	عالٍ (إيجابي)	3 – 2.34<	100 – 78<
2	متوسط (متوسط)	2.33 – 1.67<	77.66 - 55.66 <
1	ضعيف (سلبي)	1.66 – 1	55.33 - 1.33

يتضح من بيانات جدول (4) أنه تم تحديد مجال المتوسط الحسابي من خلال حساب معامل المدى (3 – 1 = 2) ثم نقسمه على أكبر قيمة للمقياس للحصول على طول الخلية (3/2 = 0.667) ثم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة للمقياس، وهي (1)، وذلك لتحديد الحد الأدنى للخلية وهكذا أصبح طول الخلية كما هو مبين في الجدول، كما تم تحديد مجال الوزن النسبي وذلك بقسمة ناتج قيمة المتوسط الحسابي على أعلى قيمة للمقياس الثلاثي لليكرت، ومن ثم نضرب في (100) فيكون في أدنى قيمة للمتوسط الحسابي متمثل بالقانون التالي:

الوزن النسبي = 3/1 * 100 فتكون تساوي (33.33) وهو مرتبط بالمتوسط الحسابي، وميزته يوضح الأوزان النسبية لفقرات ومحاور الدراسة بشكل أسهل.

(1) طيبة، احمد عبدالسميع (2008) مبادئ علم الإحصاء، دار البداية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، طبعة أولى، ص52.

3-**أنواع الاتجاهات:** اعتمد الباحثين في توضيح شكل اتجاهات الاخصائيين الاجتماعيين ونوعها على ما اتفق عليه علماء النفس والعلوم الاجتماعية المبين في[1]:

أ- **اتجاهات إيجابية وسلبية:** تتكون **الاتجاهات الإيجابية** عند الفرد نحو شيء معين، كما ترتبط بتأييد ما يتعلق بها من جميع جوانبها، مما يجعل ذلك ينعكس في سلوك الفرد على شكل دفاع وتصدٍ ودعوة لهذا الاتجاه، مثل: الاتجاه نحو النظافة الذي يكون بالدعوة لنظافة المنزل، والمدينة والمرافق العامة، أما **الاتجاهات السلبية** فهي التي تبتعد بالفرد عن موضوع معين مما يجعله يرفض كل ما يتعلق بهذا الموضوع والتشهير به والدعوة لمحاربته، مثل التمييز العنصري في بعض البلدان، حيث تتكون اتجاهات سلبية عن بعض الأفراد تظهر في سلوكهم على شكل عدم الاختلاط، وعد الزواج، وعد المشاركة في الحياة الاجتماعية، فقد وضع الباحثين عبارات الاستبانة، وتتمثل اتجاهات الاخصائيين الاجتماعيين الإيجابية ب[2]:

- تغير التصورات الذهنية حول (أيدولوجيات) العنف.
- تحجيم العائد الإيجابي للعنف لدى من يعتقدون بأن له إيجابيات في الحياة.
- استبدال اشكال متنوعة أخرى للقوة بالعنف كوسيلة للتأثير.
- الكشف عن الأساليب الذاتية الفعالة للتعامل مع العنف.
- تدعيم الروابط الاسرية وتعديل بعض أساليب التنشئة داخل الاسرة.
- تنمية السلوك الاجتماعي البناء.
- تنشيط أساليب الضبط الاجتماعي على الصعيد التشريعي والشرطي والخدمي.

ب- **الاتجاهات القوية والاتجاهات الضعيفة:** تتكون **الاتجاهات القوية** عند الفرد عندما ينعكس في سلوكه، فالشخص الذي يقف ضد أعمال الشغب في وطنه يقف قولاً، وفعلاً لمقاومة مثل هذه الأعمال، أما الذي يقف موقف ضعيف تجاه موضوع ما، **(اتجاه ضعيف)** فإن ذلك من خلال سلوك يقوم به يتصف بقلة التأثير في إحداث التغير المطلوب في ذلك الموضوع، وقد ينعكس الاتجاه في صورة (التهديد والرفض، المبالغة في الفروق الثقافية، الدفاع عن القيم التقليدية، انكار المشاعر والعواطف الإيجابية).

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

استخدم الباحثان لتحليل استجابات عينة الدراسة الأساليب الإحصائية الآتية:

1-التكرارات والنسب المئوية.

2-المتوسط الحسابي.

3-الوزن النسبي.

4-الانحراف المعياري.

(1) الرفاعي، عادل محمود، الخدمة الاجتماعية في مجال تأهيل ورعاية أطفال الشوارع، مرجع سابق، ص82.

(2) العواودة، أمل سالم، اتجاهات الاخصائيين الاجتماعيين نحو حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي، مرجع سابق، ص269.

5-معامل ألفا كرونباخ لاستخراج الصدق.
6-معامل ارتباط سيبر مان لقياس الثبات.
7-اختبار (ت) لعينتين مستقلتين.
8-المقياس الثلاثي الموضح بدرجاته في جدول (4).
9- اختبار تحليل التباين الأحادي ليفنس (ONE ANOVA).
10-اختبار (LSD) لتتبع الفروق بين المجموعات.

خصائص عينة الدراسة:

جدول (5) يوضح توزيع استجابات عينة الدراسة بحسب الخصائص الديمغرافية (الجنس، فئات العمر، الحالة الاجتماعية، الحالة العملية)

الخصائص	بدائل المتغيرات المستقلة	التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	47	40.5
	انثي	69	59.5
	الإجمالي	116	100
فئات العمر	من 24 إلى 27	78	67.2
	من 28 إلى 31 سنة	18	15.5
	من 32 إلى 35 سنة	6	5.2
	من 36 إلى 39 سنة	4	3.4
	40 فما فوق	10	8.6
	الإجمالي	116	100
الحالة الاجتماعية	أعزب	74	63.8
	متزوج	38	32.8
	مطلق	4	3.4
	الإجمالي	116	100
الحالة العملية	حكومي	32	27.6
	قطاع خاص	13	11.2
	عمل حر	19	16.4
	متقاعد	1	0.9
	خريج	36	31
	طالب مستوى رابع	15	12.9
	الإجمالي	116	100

من بيانات جدول (5) يتضح أنّ أعلى نسبة من استجابات عينة الدراسة كانت (59.5) لجنس الإناث، أما جنس الذكور فنسبته (40.5)، وبحسب فئات العمر كانت أعلى نسبة من استجابات عينة الدراسة (67.2) لمن تتراوح أعمارهم بين (من 24 إلى 27)، تليها نسبة (15.5) لمن تتراوح أعمارهم بين (من 28 إلى 31 سنة)، وأقل نسبة (3.4) لمن تتراوح أعمارهم بين (من 36 إلى 39 سنة)، ولمتغير الحالة الاجتماعية كانت أعلى نسبة (63.8) للحالة الاجتماعية (أعزب)، تليها الحالة الاجتماعية (متزوج) بنسبة (32.8)، وأقل نسبة (3.4) للحالة الاجتماعية (مطلق)، وأخير للحالة الاجتماعية كانت أعلى نسبة من استجابات عينة الدراسة (31%) للخريجين الذين ينتظرون الحصول على فرص عمل في المؤسسات، تليها نسبة (27.6) لمن يعملون في مؤسسات حكومية، وأقل نسبة (0.9) للمتقاعدين عن العمل.

الدراسة الميدانية التي تجيب عن تساؤلات الدراسة:

الإجابة عن التساؤل الأول المتمثل بـ: ما هي الأسباب الحقيقية التي تؤدي إلى ظهور مشكلة العنف الأسري في المجتمع؟

جدول (6) يوضح المتوسطات الحسابية والأوزان النسبية والانحرافات المعيارية لأسباب العنف الأسري في المجتمع اليمني من وجهة نظر الاخصائيين الاجتماعيين

م	الفقرة	متوسط حسابي	وزن نسبي	انحراف معياري	دلالة الاتجاه	ترتيب
1	التنشئة الاجتماعية الجندرية (الذكورية)	2.422	80.75	0.65	ايجابي	11
2	الخبرات السابقة لكلا الجنسين	2.535	84.48	0.62	إيجابي	6
3	تميز الأبناء الذكور عن الإناث في الأسرة	2.664	88.79	0.57	ايجابي	3
4	البيئة الاجتماعية المحيطة التي تمارس العنف ومعايشته	2.612	87.07	0.57	ايجابي	4
5	ضعف العلاقة الاجتماعية الحميمة داخل الأسرة	2.707	90.23	0.54	ايجابي	1
6	الإحباط نتيجة الوضع الاجتماعي العام	2.586	86.21	0.59	ايجابي	5
7	الشعور بالدونية	2.500	83.33	0.63	ايجابي	7
8	عدم وجود العدالة الاجتماعية والمساواة في الأسرة	2.698	89.94	0.51	ايجابي	2
9	تدني المستوى الاقتصادي للأسرة	2.483	82.76	0.68	ايجابي	10
10	تدني المستوى العلمي لممارس العنف	2.491	83.05	0.65	ايجابي	9
11	كثرة الانجاب في الأسر الفقيرة	2.405	80.17	0.73	ايجابي	13
12	الغيرة المفرطة بين الزوجين	2.414	80.46	0.65	ايجابي	12
	المتوسط العام	2.543	84.77	0.28	ايجابي	

من معطيات جدول (6) يتضح وجود أسباب حقيقية متعددة يرى الاخصائيين الاجتماعيين بدرجة عالية أنها تسبب مشكلة العنف الأسرى في الأسر اليمنية، قد تمارسها الأسرة أثناء عملية التنشئة الاجتماعية، أو يمارسها أحد ارباب الأسرة مع شريك حياته، بما يرجع لمستوى بعض الأسر الاجتماعي الاقتصادي، ويمثل هذا اتجاه إيجابي بدرجة عالية إذ يعد الاخصائيين الاجتماعين الفقرات تعبر عن أسباب لمشكلات العنف الأسري في المجتمع، إذ كانت قيمة المتوسط الحسابي العام للفقرات (2.543) والوزن النسبي (84.77)، بانحراف معياري (0.28)، وهذه القيم أكبر من قيمة المتوسط المرجح للبحث والمقدرة حسابيًا من الباحثين ب(2)، وتحصلت الفقرة (5) على المرتبة الأولى بأعلى قيمة لمقاييس النزعة المركزية بقيمة للمتوسط الحسابي (2.707) ووزن نسبي (90.23) بانحراف معياري (0.54)، فتشير الفقرة إلى أن أكبر سبب للعنف داخل الاسرة يعود لضعف العلاقات العاطفية الزوجية والأبوية بين أفراد الأسرة، فالأسر التي يظهر فيها العنف الاسري يقل فيها الحوار في حل الخلافات الاسرية، فالخلافات الاسرية موجودة في كل الاسر وفي كل المجتمعات المتقدمة والنامية، لكن طريقة تعامل الزوجين معها يقلل من العلاقات الاسرية المتينة وتتفق هذه النتيجة مع دراسة عبير التي تبين أن ضعف العلاقة بين أفراد الاسرة وعدم استعمال الحوار والنقاش في حل الخلافات الاسرية يسبب العنف الأسري[1]، وايضًا لدراسة الشميري التي

(1) عبدالصمد، عبير محمد، مشكلات المرأة المعّنفة ودور الممارسة العامة في التخفيف منها، مرجع سابق، ص117

توصلت لنفس النتيجة[1]، تليها الفقرة (8) بمتوسط حسابي (2.698) والوزن النسبي (89.94) بانحراف معياري (0.51) فتتضمن أن الاسرة اليمنية يعاني من مشكلة ضعف العدالة الاجتماعية بين أعضاء الأسرة الذكور والإناث، وقد يكون الصغار والكبار، أو الاختلاف بين الأطفال الناتج عن تعدد الزواجات، أو الناتج عن الوفاة والتفكك الأسري، بما يشعر الأطفال بعدم وجود العدالة الاجتماعية، يظهر ذلك تحيز أحد أرباب الاسرة أو كليهما تجاه فرد من الاسرة أو أكثر من غيرهم، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة العواودة التي تبين أن ضعف العدالة الاجتماعية في الأسرة تسبب العنف فيها[2] وتتدرج بقية الأسباب بحسب قيم المتوسط الحسابي والوزن النسبي والانحراف المعياري كما هو مبين في الجدول، وكانت الفقرة (11) في أدنى سلم الفقرات بأقل قيمة للمتوسط الحسابي (2.405) ووزن نسبي (80.17) بانحراف معياري (0.73) وتتضمن الفقرة أن عدم التزام الأسر بعمليات تنظيم النسل، خاصة الأسر الفقيرة متدنية الدخل، ذلك يزيد من مشكلاتها ويكون سبب للعنف، ويزيد عدد أفرادها عن المستوى الاقتصادي المعيشي التي يجعلها غير قادرة على مواجهة مشكلات الحياة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة عائض الشهراني التي تثبت أن الوضع الاقتصادي المتدني للأسري يزيد إلى حد ما من العنف الأسري[3] وهذا يمثل اتجاه إيجابي للاخصائيين الاجتماعيين في المجتمع اليمني طالما كانت قيم المتوسط الحسابي والوزن النسبي بدرجات عالية.

الإجابة عن التساؤل الثاني المتمثل بـ: ما هي الأشكال التي يظهر فيها العنف الأسري في المجتمع؟

جدول (7) يوضح المتوسطات الحسابية والأوزان النسبية والانحرافات المعيارية لأشكال العنف الأسري في المجتمع اليمني من وجهة نظر الاخصائيين الاجتماعيين

م	الفقرة	متوسط حسابي	وزن نسبي	انحراف معياري	دلالة الاتجاه	ترتيب
1	ضرب أحد أفراد الأسرة (طفل، امرأة)	2.690	89.66	0.61	إيجابي	2
2	السب والشتم الممارس في الأسرة	2.733	91.09	0.53	إيجابي	1
3	التهديد بالحرمان	2.466	82.18	0.64	إيجابي	9
4	اجبار أحد أفراد الاسرة على التنازل عن حقه في الميراث	2.483	82.76	0.69	إيجابي	8
5	التهديد بالاستيلاء على الممتلكات الخاصة	2.535	84.48	0.67	إيجابي	6
6	السخرية من أحد أفراد الاسرة	2.457	81.90	0.65	إيجابي	10
7	التهديد بالطلاق للزوجة	2.612	87.07	0.62	إيجابي	4
8	الاجبار على ممارسة مهن يحتقرها المجتمع (التسول)	2.491	83.05	0.65	إيجابي	7
9	اجبار الأطفال على العمل في الورش والمطاعم	2.543	84.77	0.64	إيجابي	5
10	الطرد من المنزل	2.655	88.51	0.56	إيجابي	3
المتوسط العام		2.566	85.55	0.43	إيجابي	

(1) الشميري، عبدالرقيب عبده، العنف الأسري ضد الأطفال في اليمن وعلاقته ببعض المتغيرات، مرجع سابق، ص227.
(2) العواودة، أمل سالم، اتجاهات الاخصائيين الاجتماعيين نحو حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي، مرجع سابق، ص280.
(3) الشهراني، عائض بن سعد، الخدمة الاجتماعية وظاهر العنف الأسري، مرجع سابق، ص22.

من معطيات جدول (7) يتضح تعدد أشكال العنف الأسري التي تمارسها بعض الأسر اليمنية مع بعض أفرادها وقد تمارس أشكال مع الأطفال تختلف عنها مع النساء، والكبار، ويمثل هذا اتجاه إيجابي بدرجة عالية إذ يعد الاخصائيين الاجتماعين الفقرات تعبر عن أشكال للعنف الأسري في المجتمع، إذ كانت قيمة المتوسط الحسابي العام للفقرات (2.566) والوزن النسبي (85.55)، بانحراف معياري (0.43)، وهذه القيم أكبر من قيمة المتوسط المرجح للبحث والمقدرة حسابيًا من الباحثين ب(2)، وتتفق هذه النتيجة ودراسة عبير التي اعتبرت هذه أشكال للعنف الاسري[1]، وتحصلت الفقرة الثانية على المرتبة الأولى بأعلى قيمة لمقاييس النزعة المركزية بقيمة للمتوسط الحسابي (2.733) ووزن نسبي (91.09) بانحراف معياري (0.53)، فتشير الفقرة إلى أن أكثر أشكال العنف الاسري داخل الاسر اليمنية يتمثل بالعنف اللفظي، الذي يسبق بقية أشكال العنف، نادرًا جدًا ما يحدث عنف بين أفراد الأسرة لا يسبقه تعبيرات عن مستوى الفجوة الموجودة بين الطرفين، تعبيرات السب والشتم والتحدي وغيرها، تليها الفقرة الأولى بمتوسط حسابي (2.690) والوزن النسبي (89.66) بانحراف معياري (0.61) فتتضمن الفقرة أن العنف الاسري يتمثل بالضرب أو التهديد به ضد أحد أفراد الاسرة سواء كان طفل أو امرة أو رجل بل حتى قد يكون مسن، وهذا يعبر عن مستوى عالي من ممارسة الأعنف خاصة في حال استخدام وسائل موجعة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة العواودة بأن أوضح أشكال العنف هو العنف اللفظي[2]، وتتدرج بقية الاشكال بحسب قيم المتوسط الحسابي والوزن النسبي والانحراف المعياري كما هو مبين قرين كل فقرة في الجدول، وكانت الفقرة رقم (6) في أدنى سلم الفقرات بأقل قيمة لمقاييس النزعة المركزية بقيمة للمتوسط الحسابي (2.457) ووزن نسبي (81.90) بانحراف معياري (0.65) وتتضمن الفقرة يوجد نوع من اشكال العنف الاسري تمارسه بعض الاسر يتمثل بالسخرية والاستهزاء من عضو الاسرة، سواء من عمله، أو مشاركته في الحديث، أو في اللون، والهيئة الجسمية، أو غير ذلك مما يجعل الفرد يشعر بأن هذا عنف يمارس ضده.

الإجابة عن التساؤل الثالث المتمثل بـ: ما هي الآثار المترتبة على وجود مشكلة العنف الأسري على المجتمع والاسرة؟

جدول (8) يوضح المتوسطات الحسابية والأوزان النسبية والانحرافات المعيارية للمشكلات المتعلقة بحالات العنف الأسري في المجتمع اليمني.

م	الفقرة	متوسط حسابي	وزن نسبي	انحراف معياري	دلالة الاتجاه	ترتيب
1	عدم وجود مؤسسات اجتماعية تعمل مع حالات العنف الأسري	2.741	91.38	0.46	ايجابي	3
2	ضعف إعداد الاخصائيين الاجتماعين بما يتلاءم مع مشكلة العنف الأسري	2.483	82.76	0.61	ايجابي	8
3	عدم افصاح الأسر عن حالات العنف الأسري	2.802	93.39	0.42	ايجابي	1

(1) عبدالصمد، عبير محمد، مشكلات المرأة المعّنفة ودور الممارسة العامة في التخفيف منها، مرجع سابق، 119.
(2) العواودة، أمل سالم، اتجاهات الاخصائيين الاجتماعيين نحو حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي، مرجع سابق، ص281.

م	الفقرة	متوسط حسابي	وزن نسبي	انحراف معياري	دلالة الاتجاه	ترتيب
4	عدم وجود قانون اجتماعي خاص بحالات العنف الأسري	2.698	89.94	0.53	ايجابي	4
5	عدم وجود جهات متخصصة تعتني بضحايا العنف الاسري	2.612	87.07	0.59	ايجابي	6
6	عدم وجود الحماية الاجتماعي لمن يفصح عن حالات العنف الأسري	2.767	92.24	0.46	ايجابي	2
7	الإمكانيات المادية المحدود في المجتمع	2.603	86.78	0.51	ايجابي	7
8	رفض بعض حالات العنف من استكمال إجراءات حل المشكلة	2.681	89.37	0.52	ايجابي	5
9	غياب الجهود المنظمة والمنسقة للتعامل مع ضحيا العنف	2.767	92.24	0.42	ايجابي	2
	المتوسط العام	2.684	89.46	0.28	ايجابي	

من معطيات جدول (8) يتضح تعدد المشكلات الشخصية، الاجتماعية، والاقتصادية، والقانونية، المتعلقة بحالات العنف في الاسر اليمنية، ويمثل هذا اتجاه إيجابي بدرجة عالية إذ يعد الاخصائيين الاجتماعين الفقرات تعبر عن وجود مشكلات جانبية تتعلق بالعنف الأسري في المجتمع، إذ كانت قيمة المتوسط الحسابي العام للفقرات (2.684) والوزن النسبي (89.45)، بانحراف معياري (0.28)، وهذه القيم أكبر من قيمة المتوسط المرجح للبحث والمقدرة حسابيًا من الباحثين ب(2)، وتحصلت الفقرة (3) على المرتبة الأولى بأعلى قيمة لمقاييس النزعة المركزية بقيمة للمتوسط الحسابي (2.802) ووزن نسبي (93.39) بانحراف معياري (0.43)، فتشير الفقرة إلى أن العرف الاجتماع لدى الغالبية العظمى من الاسر اليمنية تعد حالات العنف الاسري مشكلات اسرية ولا تفصح عنها، وتعد الإفصاح عنها من العيب الاجتماعي، تليها الفقرتين (6، 9) بمتوسط حسابي متطابق عند (2.767) ووزن النسبي متساوي عند (92.24) بانحراف معياري متقارب عند (0.46) فتتضمن أن ضعف الحماية الاجتماعية القانونية من المؤسسات القانونية لكثير من مشكلات حالات العنف الاسري سواء المؤسسات القضائية أو اقسام الشرط فلا يمكنها أن تحاسب أب يهمل أطفاله ويمارس العنف ضدهم، ولا يمكن تتدخل المؤسسات الاجتماعية لحماية الاسرة إلا بطريقة قضائية بل قد تزيد من حجم المشكلة، أما الفقرة (9) فتتضمن عدم وجود جهود حقيقية من المجتمع بمؤسساته ومنظمات المجتمع المدني التي من شأنها تعالج مشكلة الشخص الذي يتعرض للعنف، فلا مؤسسات اجتماعية معدة لاستقبال الأطفال أو النساء المعّنفين، ولا توجد رعاية بديلة لحالات العنف، وتتدرج بقية المشكلات بحسب قيم المتوسط الحسابي والوزن النسبي والانحراف المعياري كما هو مبين في الجدول، وكانت الفقرة (2) في أدنى سلم الفقرات بأقل قيمة لمقاييس النزعة المركزية بقيمة للمتوسط الحسابي (2.843) ووزن نسبي (82.67) بانحراف معياري (0.61) وتتضمن الفقرة أنّ الطرق العلمية والمهنية لإعداد الاخصائيين الاجتماعين قد لا يشمل التعامل مع حالات العنف الاسري، مثل: حالات العنف عند الأطفال وكيفية التعامل معها، وحالات العنف عند المرأة وكيفية التعامل معها.

جدول (9) يوضح المتوسطات الحسابية والأوزان النسبية والانحرافات المعيارية لآثار مشكلة العنف الأسري في المجتمع اليمني من وجهة نظر الاخصائيين الاجتماعيين

م	الفقرة	متوسط حسابي	وزن نسبي	انحراف معياري	دلالة الاتجاه	ترتيب
1	فقدان الثقة بالنفس	2.776	92.53	0.46	ايجابي	4
2	الشعور بالعجز وفقدان الأمل	2.690	89.66	0.55	ايجابي	6
3	الحرمان العاطفي داخل الاسرة	2.905	96.84	0.29	ايجابي	2
4	الإحساس بالقهر والظلم المولد لممارسة العنف	2.905	96.84	0.29	ايجابي	2
5	الاقدام على الانتحار من الشخص ضحية العنف الأسري	2.664	88.79	0.56	ايجابي	8
6	عدم القدرة على اتجاذ القرار	2.664	88.79	0.54	ايجابي	8
7	ضعف الشخصية للفرد ضحية العنف	2.724	90.80	0.50	ايجابي	5
8	التربية على ممارسة العنف في المجتمع	2.672	89.08	0.56	ايجابي	7
9	التفكك الأسري للعلاقات الأسرية	2.845	94.83	0.39	ايجابي	3
10	يؤثر سلبًا على سلوكيات الأطفال	2.931	97.70	0.25	ايجابي	1
	المتوسط العام	2.778	92.59	0.30	إيجابي	

من معطيات جدول (9) يتضح وجود آثار متعددة وبرجة عالية لمشكلة العنف الاسري في المجتمع منها ما يتعلق بالجوانب النفسية، والشخصية، والاجتماعية، والاسرية، والسلوكية، ويمثل هذا اتجاه إيجابي بدرجة عالية إذ يعد الاخصائيين الاجتماعين الفقرات تعبر عن آثار سلبية لمشكلة العنف الأسري في المجتمع، إذ كانت قيمة المتوسط الحسابي العام للفقرات (2.778) والوزن النسبي (92.59)، بانحراف معياري (0.30)، وهذه القيم أكبر من قيمة المتوسط المرجح للبحث والمقدرة حسابيًا من الباحثين ب(2)، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة العواودة التي توضح وجود آثار سلبية بدرجة عالية للعنف القائم على النوع الاجتماعي[1]، ونفس النتيجة أيضًا في دراسة عبير[2]، وتحصلت الفقرة (10) على المرتبة الأولى بأعلى قيمة لمقاييس النزعة المركزية بقيمة للمتوسط الحسابي (2.931) ووزن نسبي (97.70) بانحراف معياري (0.25)، فتشير الفقرة إلى أن مشكلة العنف الاسري تؤثر بشكل مباشر على سلوكيات الأطفال، فالعنف الاسري عندما يصل إلى التهديد بالتفكك الاسري، أو يصل الى ذلك، تتأثر حياة الأطفال نفسي في تعاملاتهم وفي مستواهم التعليمي، وفي تعاملاتهم وطريقة حياتهم، تليها الفقرتين (3، 4) بمتوسط حسابي متطابق عند (2.905) ووزن النسبي متساوي عند (96.84) بانحراف معياري متطابق (0.29) فتتضمن الفقرة (3) أنّ حالات العنف الاسري داخل الاسرة يحرم الأطفال من الشعور بالأمن النفسي، والشعور العاطفي الإيجابي بين أعضاء الاسرة وهذا يؤثر سلبًا على حياة الأطفال وسلوكياتهم التي يكتسبونها من الاسرة، فالأسرة ركن أساسي في تنشئة الأطفال اجتماعيا ونفسيًا، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة عائض الشهراني[3] ودراسة عبير[4]، أما الفقرة (4) فتشير إلى ممارسة العنف ضد الأطفال في الاسرة يكسب

(1) العواودة، أمل سالم، اتجاهات الاخصائيين الاجتماعيين نحو حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي، مرجع سابق، ص279.
(2) عبدالصمد، عبير محمد، مشكلات المرأة المعّنفة ودور الممارسة العامة في التخفيف منها، مرجع سابق، ص120.
(3) الشهراني، عائض بن سعد، الخدمة الاجتماعية وظاهر العنف الأسري، مرجع سابق، ص24.
(4) عبير محمد عبدالصمد، مشكلات المرأة المعّنفة ودور الممارسة العامة في التخفيف منها، مرجع سابق، ص121.

الطفل العنف، يكون قد تربى على العنف ويعتبره طريقة تعامل في حياته، وتتدرج بقية الآثار المترتبة على مشكلة العنف الاسري بحسب قيم المتوسط الحسابي والوزن النسبي والانحراف المعياري كما هو مبين في الجدول، وكانت الفقرتين (5، 6) في أدنى سلم الفقرات بأقل قيمة لمقاييس النزعة المركزية بقيمة للمتوسط الحسابي متطابقة (2.664) ووزن نسبي متطابق (88.79) بانحراف معياري متقارب عند (0.5) وتتضمن الفقرة (5) أن مشكلة العنف في الاسرة قد تجبر من يمارس ضده العنف على اتخاذ قرارات من شأنها تنهي حياته الشخصية، أو تدفعه لارتكاب جريمة بشعة بحق ممارس العنف، أما الفقرة (6) فتبين أنّ من آثار العنف الأسري التأثير في سلوكيات وقدرات الأفراد وفي تعاملاتهم مع الآخرين، تجعلهم في تخوف دائم من عواقب القرارات، والتصرفات التي تصدر منهم، وفي كل ما سبق يتضح تمتع الاخصائيين الاجتماعيين بمنظور اجتماعي انساني مدرك لعواقب مثل هذه المشكلات الاجتماعية على الأسر والمجتمعات وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الشميري التي بينت أن العنف يفقد القدرات العقلية منها التذكر والتركيز والنفسية مثل الاحباط والعزلة[1].

الإجابة عن التساؤل الرابع المتمثل بـ: ما الدور الذي يجب أن يقوم به الاخصائي الاجتماعي في التعامل مع حالات العنف الأسري؟

جدول (10) يوضح المتوسطات الحسابية والأوزان النسبية والانحرافات المعيارية لمعرفة أدور الاخصائي الاجتماعي مع حالات العنف الأسري في المجتمع اليمني.

م	الفقرة	متوسط حسابي	وزن نسبي	انحراف معياري	دلالة الاتجاه	ترتيب
1	تحويل ضحايا العنف إلى جهات الاختصاص	2.690	89.66	0.58	إيجابي	12
2	تزويد العميل ببعض المعلومات التي توضح له كيفية مواجهة المشكلة	2.828	94.25	0.40	إيجابي	3
3	كتابة التقارير عن حالات العنف	2.785	92.82	0.43	إيجابي	4
4	مساعدة العميل ومحاولة اصلاح ذات البين داخل الاسرة	2.750	91.67	0.47	إيجابي	7
5	تزويد الضحية بمهارات التعامل مع المشكلة الأسرية بما يحقق ذاته	2.707	90.23	0.48	ايجابي	11
6	التوعية والتثقيف الصحي للعميل وأسرته	2.776	92.53	0.51	ايجابي	5
7	توعية وتثقيف المجتمع بأضرار العنف الاسري	2.845	94.83	0.39	ايجابي	1
8	مساعدة الضحية في وضع خطة لتحسين مستواه الاقتصادي (إقامة دورات، تقديم مساعدة مالية)	2.724	90.80	0.49	ايجابي	10
9	البرامج العلاجية الموجة للشخص الممارس للعنف	2.776	92.53	0.46	ايجابي	5
10	تقديم الدعم النفسي الاجتماعي للمتأثرين من العنف الأسري	2.836	94.54	0.39	ايجابي	2
11	إعادة التأهيل لضحية العنف الأسري	2.759	91.95	0.47	ايجابي	6
12	مساعدتهم على التخلص من المشاعر السلبية	2.741	91.38	0.53	ايجابي	8
13	تقديم التوجيه والإرشاد للأسر للمعاملة الجيدة	2.733	91.09	0.48	ايجابي	9
14	اكساب الأسر مهارات التكيف والتوافق مع الضغوط	2.681	89.37	0.52	ايجابي	13
	المتوسط العام	2.759	91.97	0.33	إيجابي	

(1) الشميري، عبدالرقيب عبده، العنف الأسري ضد الأطفال في اليمن وعلاقته ببعض المتغيرات، مرجع سابق، ص228.

من معطيات جدول (10) يتضح وجود كم هائل من الأدوار التي يجب أن يمارسها الاخصائي الاجتماعي العامل في المجال الاسري مع الأسر التي تعاني من حالات العنف الاسري، منها ما يتعلق بالتعامل مع ضحايا العنف، ومنها مع ممارس العنف، ومنها مع المؤسسات الاجتماعية، ومنها مع الاسرة التي تعاني من هذه المشكلات، ويمثل هذا اتجاه إيجابي بدرجة عالية إذ يعد الاخصائيين الاجتماعين الفقرات تعبر عن وجود أدوار تحفزهم للعمل الاجتماعي للتخفيف إلى أدنى حد من مشكلة العنف الأسري في المجتمع، إذ كانت قيمة المتوسط الحسابي العام للفقرات (2.759) والوزن النسبي (91.79)، بانحراف معياري (0.33)، وهذه القيم أكبر من قيمة المتوسط المرجح للبحث والمقدرة حسابيًا من الباحثين ب(2)، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة نورة سهل التي بينت ضرورة قيام الاخصائي الاجتماعي بأدوار إيجابية تتناسب وطبيعة المشكلة التي يعاني من ضحية العنف[1]، كما بينت دراسة أماني رفت ضرورة امتلاك الاخصائي الاجتماعي لكثير من المهارات المهنية التي تمكنه من التعامل مع قضايا العنف الأسري[2]، ونفس هذه النتيجة مع دراسة عائض الشهراني[3]، وتحصلت الفقرة (7) على المرتبة الأولى بأعلى قيمة لمقاييس النزعة المركزية بقيمة للمتوسط الحسابي (2.845) ووزن نسبي (94.83) بانحراف معياري (0.39)، فتشير الفقرة إلى ضرورة ممارسة الاخصائيين الاجتماعيين في مختلف المؤسسات الاجتماعية التوعية الاجتماعية بالآثار السلبية لمشكلة العنف الاسري على الاسرة والأطفال، وعلى ضحية العنف، وعلى المجتمع بشكل عام، فالتوعية عندما تكون بطرق إيجابية تستوعبها الاسر تأتي بنتائج ايجابية، وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة علمية قامن بها فاتن التي بينت ضرورة قيام الاخصائي الاجتماعي للتوعية الاجتماعي بالآثار السلبية للعنف الممارس في الأسرة[4]، تليها الفقرة (10) بمتوسط حسابي (2.836) والوزن النسبي (94.54) بانحراف معياري (0.39) فتتضمن دور الاخصائي الاجتماعي في عملية الدعم النفسي الاجتماعي الأكثر ممارسة مع ضحايا العنف، ومع الاسر الفقيرة التي يحتمل أن تكثر فيها مشكلة العنف الاسري بما يساعدها على التكيف مع المشكلة والتأقلم مع الواقع المعاش في المجتمع، بما يخفف من آثارها إلى أدنى حد، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (أبو بكر) التي بينت ممارسة الاخصائي الاجتماعي دور التوعية وذلك بإقامة محاضرات عامة وثقافية[5]، وتتدرج بقية الآثار بحسب قيم المتوسط الحسابي والوزن النسبي والانحراف المعياري كما هو مبين في الجدول، وكانت الفقرة الأخيرة في أدنى سلم الفقرات بأقل قيمة لمقاييس النزعة المركزية بقيمة للمتوسط الحسابي (2.681) ووزن نسبي (89.37) بانحراف معياري (0.52) وتتضمن الفقرة أن

(1) العتيبي، نورة سهل، خدمات الرعاية الاجتماعية المقدمة لضحيا العنف الأسري في مدينة الرياض، مرجع سابق، ص66.
(2) رفعت، أماني محمد، نحو برنامج مقترح لتنمية المهارات المهنية للاخصائيين الاجتماعيين في العمل مع حالات العنف الاسري، مرجع سابق، ص23 – 24 – 25.
(3) الشهراني، عائض بن سعد، الخدمة الاجتماعية وظاهر العنف الأسري، مرجع سابق، ص28.
(4) عامر، فاتن محمد (2007م)، ممارسة نموذج الحياة في خدمة الفرد لتنمية المسؤولية الاجتماعية لدى أطفال الشوارع، المؤتمر العلمي العشرين للخدمة الاجتماعية، ص233.
(5) ضوء، أبو بكر علي، مشكلة العنف في المدارس الثانوية ودور الاخصائي الاجتماعي في التعامل معها، مرجع سابق، ص170.

الاخصائي الاجتماعي يقوم بدور الوسيط والمدافع لمساعدة الاسرة على التكيف مع الضغوط الاجتماعية التي تواجهها في الحياة، ويتضح من ذلك تفهم الاخصائيين الاجتماعين في المجتمع للأدوار التي يجب عليهم القيام بها للتغلب على مشكلة العنف الأسري.

الإجابة عن التساؤل الخامس المتمثل بـ: ما المقترحات المناسبة في تعامل الاخصائي الاجتماعي مع حالات العنف الأسري؟

جدول (11) يوضح المتوسطات الحسابية والأوزان النسبية والانحرافات المعيارية للمقترحات التي يراها الاخصائيين الاجتماعيين في التعامل مع حالات العنف الأسري في المجتمع اليمني.

م	الفقرة	متوسط حسابي	وزن نسبي	انحراف معياري	دلالة الاتجاه	ترتيب
1	سن قوانين اجتماعية لحماية الأسر من العنف	2.836	94.54	0.42	ايجابي	3
2	اهتمام المؤسسات الرسمية بضحايا العنف الأسري	2.681	89.37	0.61	ايجابي	7
3	إقامة دور إيواء متكاملة للمعنفين من الأطفال والنساء	2.690	89.66	0.58	ايجابي	6
4	إيجاد آلية واضحة للعمل مع حالات العنف الأسري	2.871	95.69	0.34	ايجابي	1
5	إقامة دورات اجتماعية للعاملين مع ضحايا العنف الأسري	2.862	95.40	0.35	ايجابي	2
6	مزيد من الأبحاث العلمية الخاصة بحالات العنف الأسري	2.750	91.67	0.45	ايجابي	5
7	اهتمام الاعلام المحلي في كيفية علاج مشكلة العنف الأسري	2.698	89.94	0.51	ايجابي	5
8	تفعيل برامج ارشادية للأسر في كيفية مواجهة المشكلات الاجتماعية	2.785	92.82	0.43	ايجابي	4
	المتوسط العام	2.772	92.39	0.30	إيجابي	

من معطيات جدول (11) يتضح وضع عينة الدراسة من الاخصائيين الاجتماعيين لجملة من المقترحات التي من شأنها تحد من مشكل العنف الاسري أو تخفف من حدتها إلى أدنى حد، وهذه المقرحات تتعلق بالمجتمع ومؤسساته العلمية، والاسر، والمرشدين الاجتماعيين، ويمثل هذا اتجاه إيجابي بدرجة عالية للمقترحات التي بين الاخصائيين الاجتماعين ضرورة تطبيقها في المجتمع للتخفيف من مشكلة العنف الأسري في المجتمع، إذ كانت قيمة المتوسط الحسابي العام للفقرات (2.772) والوزن النسبي (92.39)، بانحراف معياري (0.30)، وهذه القيم أكبر من قيمة المتوسط المرجح للبحث والمقدرة حسابيًا من الباحثين ب(2)، وتحصلت الفقرة (4) على المرتبة الأولى بأعلى قيمة لمقاييس النزعة المركزية بقيمة للمتوسط الحسابي (2.871) ووزن نسبي (95.69) بانحراف معياري (0.34)، فتشير الفقرة إلى ضرورة من عمل وزارة الشؤون الاجتماعية من وضع أدلة علمية عامة تلتزم بها المؤسسات الاجتماعية الفاعلة في المجال الاسري تحدد كيفية التعامل مع حالات العنف الاسري، وتتفق هذه النتيجة ونتيجة دراسة نورة العتيبي التي تبين من ضرورة وجود تشريع قانوني وأدلة عامة للتعامل مع ضحايا العنف[1]، تليها الفقرة (5) بمتوسط حسابي (2.862) والوزن النسبي (95.40) بانحراف معياري (0.35) فتتضمن تعزيز دور كل العاملين في المؤسسات الاجتماعية التي تتعامل مع حالات العنف الاسري بالدورات التدريبية لتوضيح كيفية التعامل مع هذه

(1) العتيبي، نورة سهل، خدمات الرعاية الاجتماعية المقدمة لضحيا العنف الأسري في مدينة الرياض، مرجع سابق، ص67.

الحالات بما لا يؤثر عليها، مثل: الشرطة، والشرطة النسائية، السجون، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة أماني رفهت التي بينت ضرورة تأهيل وتدريب الاخصائيين الاجتماعيين العاملين في المجالات الاجتماعية[1]، وتتدرج بقية المقترحات بحسب قيم المتوسط الحسابي والوزن النسبي والانحراف المعياري كما هو مبين قرين كل فقرة في الجدول، وكانت الفقرة رقم (2) في أدنى سلم الفقرات بأقل قيمة لمقاييس النزعة المركزية بقيمة للمتوسط الحسابي (2.681) ووزن نسبي (89.37) بانحراف معياري (0.61) وتتضمن الفقرة ضرورة اهتمام مؤسسات الدولة المختلفة بحالات ضحايا العنف الاسري، مثل: الطفولة الآمنة، مراكز الايتام، المدرسة، المشفى، السجن، كل منها يعمل على تخفيف حدة المشكلة التي يعاني منها ضحية العنف.

فروق الدلالة الإحصائية:

الإجابة عن التساؤل السادس المتمثل بـ: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لاتجاهات الاخصائيين الاجتماعيين من مشكلة العنف الاسري في المجتمع بما يعزو للمتغيرات المستقلة (الجنس، فئات العمر، الحالة الاجتماعية، الحالة العملية؟

جدول (12) يوضح اختبار فروق الدلالة الإحصائية (t) لاتجاهات الاخصائيين الاجتماعيين حول من مشكلة العنف الاسري في المجتمع بحسب متغير الجنس.

أبعاد الدراسة	جنس العينة						قيمة (ت)	مستوى الدلالة
	ذكر			أنثى				
	متوسط حسابي	وزن نسبي	دلالة الاتجاه	متوسط حسابي	وزن نسبي	دلالة الاتجاه		
أسباب العنف الاسري	2.543	0.29	ايجابي	2.555	0.27	ايجابي	-.25-	0.823
أشكال العنف الأسري	2.511	0.43	ايجابي	2.612	0.42	ايجابي	-1.4-	0.216
المشكلات المتعلقة بحالات العنف الأسري	2.670	0.30	ايجابي	2.697	0.26	ايجابي	-.51-	0.610
آثار العنف الأسري	2.774	0.31	ايجابي	2.781	0.29	ايجابي	-.13-	0.902
دور الاخصائي الاجتماعي في مجال العنف الاسري	2.752	0.39	ايجابي	2.766	0.29	ايجابي	-.27-	0.828
مقترحات الاخصائي الاجتماعي في التعامل مع مشكلة العنف الأسري	2.790	0.32	ايجابي	2.765	0.29	ايجابي	0.41	0.660

من معطيات جدول (12) يتضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات الاخصائيين الاجتماعيين بحسب متغير الجنس لعينة الدراسة فيما يتعلق باتجاهات الاخصائيين الاجتماعيين من مشكلة العنف الاسري في أبعاد الدراسة المتمثلة بأسباب العنف الاسري، أشكال العنف الأسري، المشكلات المتعلقة بحالات العنف الأسري، آثار العنف الأسري، دور الاخصائي الاجتماعي في مجال العنف الاسري، المقترحات التي وضعها الاخصائيين الاجتماعيين في التعامل مع مشكلة العنف الأسري، وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة العواودة بتقارب راي الاخصائيين الاجتماعيين باختلاف مؤهلاتهم العلمية[2]، وتراوحت قيم مستوى الدلالة الحقيقي في الجدول بين

(1) رفعت، أماني محمد، نحو برنامج مقترح لتنمية المهارات المهنية للاخصائيين الاجتماعيين في العمل مع حالات العنف الاسري، مرجع سابق، ص31.

(2) العواودة، أمل سالم، اتجاهات الاخصائيين الاجتماعيين نحو حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي، مرجع سابق، ص284.

(0.216، 0.902) وهي أكبر من القيمة الافتراضية المحددة مسبقًا من الباحثين ب(0.05)، يؤكد ذلك تقارب قيم المتوسط الحسابي والدلالة اللفظية لأبعاد الدراسة بين الجنسين، وقيم الاختبار الإحصائي الموجبة تدل على وجود ميل للفرق لصالح جنس الذكور، والعكس في القيم السالبة، أي يوجد اتجاه إيجابي لعينة الدراسة من الجنسين فيما يتعلق باتجاهات الاخصائيين الاجتماعيين من مشكلة العنف الاسري.

جدول (13) يوضح اختبار فروق الدلالة الإحصائية لاتجاهات الاخصائيين الاجتماعيين حول مشكلة العنف الاسري في المجتمع اليمني بحسب متغير فئات العمر (ANOVA)

أبعاد الدراسة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط الفرق	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
أسباب العنف الاسري	بين المجموعات	0.231	4	0.058	0.727	0.575
	داخل المجموعات	8.83	111	0.08		
	الإجمالي	9.062	115			
أشكال العنف الأسري	بين المجموعات	0.419	4	0.105	0.558	0.693
	داخل المجموعات	20.825	111	0.188		
	الإجمالي	21.244	115			
المشكلات المتعلقة بحالات العنف الأسري	بين المجموعات	0.301	4	0.075	0.967	0.429
	داخل المجموعات	8.633	111	0.078		
	الإجمالي	8.934	115			
آثار العنف الأسري	بين المجموعات	0.07	4	0.018	0.194	0.941
	داخل المجموعات	10.043	111	0.09		
	الإجمالي	10.114	115			
دور الاخصائي الاجتماعي في مجال العنف الاسري	بين المجموعات	0.946	4	0.237	2.199	0.074
	داخل المجموعات	11.94	111	0.108		
	الإجمالي	12.886	115			
مقترحات الاخصائي الاجتماعي في التعامل مع مشكلة العنف الأسري	بين المجموعات	1.289	4	0.322	3.842	0.006
	داخل المجموعات	9.311	111	0.084		
	الإجمالي	10.601	115			

من معطيات جدول (13) يتضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات الاخصائيين الاجتماعيين بحسب متغير فئات العمر لعينة الدراسة فيما يتعلق باتجاهات الاخصائيين الاجتماعيين من مشكلة العنف الاسري في أبعاد الدراسة المتمثلة بأسباب العنف الاسري، أشكال العنف الأسري، المشكلات المتعلقة بحالات العنف الأسري، آثار العنف الأسري، دور الاخصائي الاجتماعي في مجال العنف الاسري، إذ تراوحت قيم مستوى الدلالة الحقيقي بين (0.074، 0.941) وهي أكبر من القيمة الافتراضية المحددة مسبقًا من الباحثين ب(0.05)، التي تدل على عدم وجود اختلاف في رأي عينة الدراسة بحسب متغير فئات الأعمار المختلفة، أما متغير المقترحات التي وضعها الاخصائيين الاجتماعيين في التعامل مع مشكلة العنف الأسري فقد كانت قيمة مستوى الدلالة الحقيقي (0.006) وهي أقل من القيمة الافتراضية المحددة مسبقًا من الباحثين ولتتبع فرق الدلالة الإحصائي لا بد من إجراء الاختبار التالي:

جدول (14) يوضح اختبار (LSD) لتتبع فروق الدالة بين المجموعات لمعرفة مقترحات الاخصائي الاجتماعي في التعامل مع مشكلة العنف الأسري بما يعزو لمتغير فئات العمر.

أبعاد الدراسة	المجموعة الأولى	المجموعة الثانية	متوسط الفرق	الخطأ المعياري	مستوى الدلالة	أقل قيمة للمتوسط	أعلى قيمة للمتوسط
مقترحات الاخصائيين الاجتماعيين في التعامل مع مشكلة العنف الأسري	من 28 إلى 31 سنة	من 24 إلى 27	.20620*	0.07574	0.008	0.0561	0.3563
	40 فما فوق		.27147*	0.09728	0.006	0.0787	0.4642
* The mean difference is significant at the 0.05 level.							

من بيانات جدول (14) يتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات الاخصائيين الاجتماعيين في الفئتين العمريتين للاخصائيين الاجتماعيين (من 28 إلى 31 سنة، 40 فما فوق) والفئة العمرية (من 24 إلى 27سنة) فيما يتعلق بالمقترحات التي يراها الاخصائيين الاجتماعيين في التعامل مع مشكلات العنف الأسري أو التخفيف من حدتها، يدلل على ذلك قيمة مستوى الدلالة الحقيقي في المقارنات التي كانت (0.008، 0.006) وهي أقل من القيمة الافتراضية المحددة مسبقًا من الباحثين ب(0.05)، وأيضاً وجود الصفر الحقيقي بين أقل قيمة وأكبر قيمة لمتوسط الفرق بينهما، وكان الفرق في المقارنتين لصالح المجموعة الأولى (الفئتين العمريتين)، طالما كانت الإشارة موجبة (*) فيهما، أي أن الاخصائيين الاجتماعيين في الفئتين كان اتجاههم إيجابي تجاه مشكلة العنف الاسري، إذ يرون بأن هذه المقترحات تخفف إلى حد كبير من مشكلة العنف الاسري فيما لو تم تطبيقها في المجتمع اليمني واقعيًا، وتم التعامل معها من المجتمع، قد يكون ذلك للخبرة لدى الاخصائيين الاجتماعيين في تعاملهم مع مشكلات المجتمع ومشكلاتهم الاسرية هم انفسهم، باعتبارهم بشر ولا تخلو أسرة منها في زمن معين.

جدول (15) يوضح اختبار فروق الدلالة الإحصائية لاتجاهات الاخصائيين الاجتماعيين حول مشكلة العنف الاسري في المجتمع اليمني بحسب متغير الحالة الاجتماعية (ANOVA)

أبعاد الدراسة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط الفرق	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
أسباب العنف الاسري	بين المجموعات	0.062	2	0.031	0.388	0.679
	داخل المجموعات	9	113	0.08		
	الإجمالي	9.062	115			
أشكال العنف الأسري	بين المجموعات	0.54	2	0.27	1.472	0.234
	داخل المجموعات	20.704	113	0.183		
	الإجمالي	21.244	115			
المشكلات المتعلقة بحالات العنف الأسري	بين المجموعات	0.127	2	0.063	0.812	0.446
	داخل المجموعات	8.807	113	0.078		
	الإجمالي	8.934	115			
آثار العنف الأسري	بين المجموعات	0.074	2	0.037	0.417	0.66
	داخل المجموعات	10.039	113	0.089		
	الإجمالي	10.114	115			
دور الاخصائي الاجتماعي في مجال العنف الاسري	بين المجموعات	0.143	2	0.071	0.633	0.533
	داخل المجموعات	12.744	113	0.113		
	الإجمالي	12.886	115			
مقترحات الاخصائي الاجتماعي في التعامل مع مشكلة العنف الأسري	بين المجموعات	0.042	2	0.021	0.226	0.798
	داخل المجموعات	10.558	113	0.093		
	الإجمالي	10.601	115			

من معطيات جدول (15) يتضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات الاخصائيين الاجتماعيين بحسب متغير الحالة الاجتماعية لعينة الدراسة فيما يتعلق باتجاهات الاخصائيين الاجتماعيين من مشكلة العنف الاسري في أبعاد الدراسة المتمثلة بأسباب العنف الاسري، أشكال العنف الأسري، المشكلات المتعلقة بحالات العنف الأسري، آثار العنف الأسري، دور الاخصائي الاجتماعي في مجال العنف الاسري، المقترحات التي وضعها الاخصائيين الاجتماعيين في التعامل مع مشكلة العنف الأسري، إذ تراوحت قيم مستوى الدلالة الحقيقي بين (0.234، 0.789) وهي أكبر من القيمة الافتراضية المحددة مسبقًا من الباحثين ب(0.05)، التي تدل على عدم وجود اختلاف في رأي عينة الدراسة بحسب متغير الحالات الاجتماعية المختلفة، وتراوحت قيمة الاختبار الإحصائي (ليفنس) في جميع أبعاد البحث بين (0.226، 1.472)، وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة العواودة بتقارب راي الاخصائيين الاجتماعيين باختلاف مؤهلاتهم العلمية[1]، وطالما لا توجد فروق الدلالة فلا داعي لإجراء الاختبارات التتبعية.

جدول (16) يوضح اختبار فروق الدلالة الإحصائية لاتجاهات الاخصائيين الاجتماعيين حول مشكلة العنف الاسري في المجتمع بحسب متغير الحالة العملية (ANOVA)

أبعاد الدراسة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط الفرق	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
أسباب العنف الاسري	بين المجموعات	0.428	6	0.071	0.9	0.498
	داخل المجموعات	8.634	109	0.079		
	الإجمالي	9.062	115			
أشكال العنف الأسري	بين المجموعات	0.548	6	0.091	0.481	0.821
	داخل المجموعات	20.695	109	0.19		
	الإجمالي	21.244	115			
المشكلات المتعلقة بحالات العنف الأسري	بين المجموعات	0.594	6	0.099	1.294	0.266
	داخل المجموعات	8.34	109	0.077		
	الإجمالي	8.934	115			
آثار العنف الأسري	بين المجموعات	0.548	6	0.091	1.041	0.403
	داخل المجموعات	9.565	109	0.088		
	الإجمالي	10.114	115			
دور الاخصائي الاجتماعي في مجال العنف الاسري	بين المجموعات	0.777	6	0.129	1.165	0.33
	داخل المجموعات	12.11	109	0.111		
	الإجمالي	12.886	115			
مقترحات الاخصائي الاجتماعي في التعامل مع مشكلة العنف الأسري	بين المجموعات	0.541	6	0.09	0.977	0.444
	داخل المجموعات	10.059	109	0.092		
	الإجمالي	10.601	115			

من معطيات جدول (16) يتضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الاخصائيين الاجتماعيين بحسب متغير الحالة العملية لعينة الدراسة فيما يتعلق باتجاهات الاخصائيين الاجتماعيين من مشكلة العنف الاسري في أبعاد الدراسة المتمثلة بأسباب العنف الاسري، أشكال العنف الأسري، المشكلات المتعلقة بحالات العنف الأسري، آثار العنف الأسري،

(1) العواودة، أمل سالم، اتجاهات الاخصائيين الاجتماعيين نحو حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي، مرجع سابق، ص284.

دور الاخصائي الاجتماعي في مجال العنف الاسري، المقترحات التي وضعها الاخصائيين الاجتماعيين في التعامل مع مشكلة العنف الأسري، إذ تراوحت قيم مستوى الدلالة الحقيقي بين (0.266، 0.822) وهي أكبر من القيمة الافتراضية المحددة مسبقًا من الباحثين ب(0.05)، التي تدل على عدم وجود اختلاف في رأي عينة الدراسة بحسب متغير فئات الحالات العملية، وتراوحت قيمة الاختبار الإحصائي (ليفنس) في جميع أبعاد البحث بين (0.481، 1.294)، وطالما لا توجد فروق الدلالة فلا داعي لإجراء الاختبارات التتبعية.

النتائج العامة للدراسة:

بعد الوصول إلى النتائج العامة للدراسة غاية للبحث العلمي، وثمرة يقطفها الباحث نتيجة جهده المتواضع التي يرغب أن يستفيد منه المجتمع بمؤسساته وهيئاته، فبعد إكمال الباحثان للجانب النظري من الدراسة، من التوضيح لمشكلة الدراسة وأهدافها، والتعرف إلى المفاهيم والمصطلحات العلمية المرتبطة بها، وإجراء الدراسات السابقة والتعقيب عليها، ومن ثم تحديد منهجية البحث وأدواته، وعينة الدراسة، ومن ثم صياغة فقرات الاستبانة وتحكيمها علميًا، وتجريبها، وتحديد المجالات الزمنية والمكانية، للنزول الميداني، ووضع الاستبانة الالكترونية ونشرها، ليشمل البحث عدد يعتمد عليه البحث العلمي ويأخذ برأيه، وتعمم نتائجه على المجتمع، ومن ثم جمع البيانات وتحليلها تم التوصل إلى النتائج العامة للدراسة التي تمثل وجود اتجاه إيجابي بدرجة عالية للأخصائيين الاجتماعيين في المجتمع تتعلق بمشكلة العنف الأسري، وبذلك يمكن الاعتماد عليهم في السعي لمساندة المؤسسات الحكومية الخاصة والدولية في الحد من هذه المشكلة أو التخفيف من حدتها إلى أدنى حد ويلخصها الباحثان ذلك في:

- **نتيجة أولى:** وجود اتجاه إيجابي للأخصائيين الاجتماعيين بدرجة عالية فيما يتعلق بوجود مشكلات متعددة ترى أنها تسبب مشكلة العنف الاسرى في الأسر اليمنية، قد تمارسها الأسرة أثناء عملية التنشئة الاجتماعية، أو يمارسها أحد أرباب الأسرة مع شريك حياته، إذ كانت قيمة المتوسط الحسابي العام للفقرات (2.543) والوزن النسبي (84.77)، بانحراف معياري (0.28)، ويمكن للباحثين ترتيب الفقرات المعبرة عن الاتجاهات الإيجابية للأخصائيين الاجتماعيين في المجتمع تنازليًا بحسب قيم مقاييس النزعة المركزية والتشتت فيما يلي:

1- ضعف العلاقة الاجتماعية الحميمة داخل الأسرة.
2- عدم وجود العدالة الاجتماعية والمساواة في الأسرة.
3- تمييز الأبناء الذكور عن الإناث في الأسرة.
4- البيئة الاجتماعية المحيطة التي تمارس العنف ومعايشته.
5- الإحباط نتيجة الوضع الاجتماعي العام.
6- الخبرات السابقة لكلا الجنسين.
7- الشعور بالدونية.

8-تدني المستوى العلمي لممارس العنف.
9-تدني المستوى الاقتصادي للأسرة.
10- التنشئة الاجتماعية الجندرية (الذكورية).
11- الغيرة المفرطة بين الزوجين.
12- كثرة الانجاب في الأسر الفقيرة.

- **نتيجة ثانية:** تتعدد أشكال العنف الاسري التي تمارسها بعض الاسر اليمنية مع بعض أفرادها وقد تمارس مع الأطفال تختلف عنها مع النساء، والكبار، إذ كانت قيمة المتوسط الحسابي العام للفقرات (2.566) والوزن النسبي (85.55)، بانحراف معياري (0.43)، ويمكن للباحثين ترتيب الفقرات المعبرة عن الاتجاهات الإيجابية للأخصائيين الاجتماعيين في المجتمع تنازليًا بحسب قيم مقاييس النزعة المركزية والتشتت فيما يلي:

1- السب والشتم الممارس في الأسرة.
2- ضرب أحد أفراد الأسرة (طفل، امرأة).
3- الطرد من المنزل.
4- التهديد بالطلاق للزوجة.
5- اجبار الأطفال على العمل في الورش والمطاعم.
6- التهديد بالاستيلاء على الممتلكات الخاصة.
7- الاجبار على ممارسة مهن يحتقرها المجتمع (التسول).
8- اجبار أحد أفراد الاسرة على التنازل عن حقه في الميراث.
9- التهديد بالحرمان.
10- السخرية من أحد أفراد الاسرة

كما تعدد المشكلات الشخصية، الاجتماعية، والاقتصادية، والقانونية، المتعلقة بحالات العنف في الاسر اليمنية، إذ كانت قيمة المتوسط الحسابي العام للفقرات (2.684) والوزن النسبي (89.45)، بانحراف معياري (0.28)، ويمكن للباحثين ترتيب الفقرات المعبرة عن الاتجاهات الإيجابية للأخصائيين الاجتماعيين في المجتمع تنازليًا بحسب قيم مقاييس النزعة المركزية والتشتت فيما يلي:

1- عدم افصاح الأسر عن حالات العنف الأسري.
2- عدم وجود الحماية الاجتماعي لمن يفصح عن حالات العنف الأسري.
3- غياب الجهود المنظمة والمنسقة للتعامل مع ضحيا العنف.
4- عدم وجود مؤسسات اجتماعية تعمل مع حالات العنف الأسري.
5- عدم وجود قانون اجتماعي خاص بحالات العنف الأسري.
6- رفض بعض حالات العنف من استكمال إجراءات حل المشكلة.

7-عدم وجود جهات متخصصة تعتني بضحايا العنف الاسري.
8-الإمكانيات المادية المحدود في المجتمع.
9-ضعف إعداد الاخصائيين الاجتماعين بما يتلاءم مع مشكلة العنف الأسري.

- **نتيجة ثالثة:** توجد آثار متعددة وبرجة عالية لمشكلة العنف الاسري في المجتمع منها ما يتعلق بالجوانب النفسية، والشخصية، والاجتماعية، والاسرية، والسلوكية إذ كانت قيمة المتوسط الحسابي العام للفقرات (2.778) والوزن النسبي (92.59)، بانحراف معياري (0.30)، ويمكن للباحثين ترتيب الفقرات المعبرة عن الاتجاهات الإيجابية للأخصائيين الاجتماعيين في المجتمع تنازليًا بحسب قيم مقاييس النزعة المركزية والتشتت فيما يلي:

1- يؤثر سلبًا على سلوكيات الأطفال.
2- الحرمان العاطفي داخل الاسرة.
3- الإحساس بالقهر والظلم المولد لممارسة العنف.
4- التفكك الأسري للعلاقات الأسرية.
5- فقدان الثقة بالنفس.
6- ضعف الشخصية للفرد ضحية العنف.
7- الشعور بالعجز وفقدان الأمل.
8- التربية على ممارسة العنف في المجتمع.
9- الاقدام على الانتحار من الشخص ضحية العنف الأسري.
10- عدم القدرة على اتجاذ القرار

- **نتيجة رابعة:** وجود كم هائل من الأدوار التي يجب أن يمارسها الاخصائي الاجتماعي العامل في المجال الاسري مع الأسر التي تعاني من حالات العنف الاسري، منها ما يتعلق بالتعامل مع ضحايا العنف، ومنها مع ممارس العنف، ومنها مع المؤسسات الاجتماعية، ومنها مع الاسرة التي تعاني من هذه المشكلات، إذ كانت قيمة المتوسط الحسابي العام للفقرات (2.759) والوزن النسبي (91.79)، بانحراف معياري (0.33)، ويمكن للباحثين ترتيب الفقرات المعبرة عن الاتجاهات الإيجابية للأخصائيين الاجتماعيين في المجتمع تنازليًا بحسب قيم مقاييس النزعة المركزية والتشتت فيما يلي:

1- توعية وتثقيف المجتمع بأضرار العنف الاسري.
2- تقديم الدعم النفسي الاجتماعي للمتأثرين من العنف الأسري.
3- تزويد العميل ببعض المعلومات التي توضح له كيفية مواجهة المشكلة.
4- كتابة التقارير عن حالات العنف.
5- التوعية والتثقيف الصحي للعميل وأسرته.
6- البرامج العلاجية الموجة للشخص الممارس للعنف.
7- إعادة التأهيل لضحية العنف الأسري.

8- مساعدة العميل ومحاولة اصلاح ذات البين داخل الاسرة.
9- مساعدتهم على التخلص من المشاعر السلبية.
10- تقديم التوجيه والإرشاد للأسر للمعاملة الجيدة.
11- مساعدة الضحية في وضع خطة لتحسين مستواه الاقتصادي (إقامة دورات، تقديم مساعدة مالية).
12- تزويد الضحية بمهارات التعامل مع المشكلة الأسرية بما يحقق ذاته.
13- تحويل ضحايا العنف إلى جهات الاختصاص.
14- اكساب الأسر مهارات التكيف والتوافق مع الضغوط

- **نتيجة خامسة:** تم وضع عينة الدراسة لجملة من المقترحات التي من شأنها تعزز التوجه الإيجابي للأخصائيين الاجتماعيين وتحد من مشكل العنف الاسري أو تخفف من حدتها إلى أدنى حد، وهذه المقرحات تتعلق بالمجتمع ومؤسساته العلمية، والاسر، والمرشدين الاجتماعيين، إذ كانت قيمة المتوسط الحسابي العام للفقرات (2.772) والوزن النسبي (92.39)، بانحراف معياري (0.30)، ويمكن للباحثين ترتيب الفقرات المعبرة عن الاتجاهات الإيجابية للأخصائيين الاجتماعيين في المجتمع تنازليًا بحسب قيم مقاييس النزعة المركزية والتشتت فيما يلي:

1- إيجاد آلية واضحة للعمل مع حالات العنف الأسري.
2- إقامة دورات اجتماعية للعاملين مع ضحايا العنف الأسري.
3- سن قوانين اجتماعية لحماية الأسر من العنف.
4- تفعيل برامج ارشادية للأسر في كيفية مواجهة المشكلات الاجتماعية.
5- مزيد من الأبحاث العلمية الخاصة بحالات العنف الأسري.
6- اهتمام الاعلام المحلي في كيفية علاج مشكلة العنف الأسري.
7- إقامة دور إيواء متكاملة للمعّنفين من الأطفال والنساء.
8- اهتمام المؤسسات الرسمية بضحايا العنف الأسري

- **نتيجة سادسة:** عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الاخصائيين الاجتماعيين بحسب متغيرات (الجنس، الحالة الاجتماعية، الحالة العملية) لعينة الدراسة فيما يتعلق باتجاهات الاخصائيين الاجتماعيين من مشكلة العنف الاسري في أبعاد الدراسة المتمثلة بأسباب العنف الاسري، أشكال العنف الأسري، المشكلات المتعلقة بحالات العنف الأسري، آثار العنف الأسري، دور الاخصائي الاجتماعي في مجال العنف الاسري، المقترحات التي وضعها الاخصائيين الاجتماعيين في التعامل مع مشكلة العنف الأسري، أما متغير فئات العمر فقد وجد الفرق فقط في متغير المقترحات التي وضعها الاخصائيين الاجتماعيين في التعامل مع مشكلة العنف الأسري وكان الفرق لصالح الفئتين العمريتين (من 28 إلى 31 سنة، 40 فما فوق) عن الفئة العمرية (من 24 إلى 27سنة)، وبقية المقارنات لا توجد فيها فروق الدلالة الإحصائية.

المقترحات والتوصيات:

بعد اكمال الباحثين للدراسة الميدانية ومراجعة نتائج الدراسة العامة يضعا مقترحًا يمكن لكل العاملين في المؤسسات الاجتماعية خاصة المؤسسات التي تتعامل مع مشكلات العنف الاسري أو ضحايا هذه المشكلة، ويكون ذلك في:

1- تقوية العلاقة الاسرية الحميمة بين كل أعضاء الاسرة، واستغلال المناسبات الاجتماعية والاسرية والدينية في ذلك.
2- الحرص على ممارسة العدالة الاجتماعية والمساواة بين كل أعضاء الأسرة دون تميز، وتحقيق المساواة في التنشئة الاسرية للأطفال.
3- تقبل عضو الاسرة الذي يعاني من مشكلة نفسية ومساعدته على تجاوزها، والعمل على حلها من طبيب نفسي إن أمكن.
4- التكيف مع المستوى الاقتصادي الذي تعيشه الأسر، وتنظم النسل بين الزوجين.
5- اختيار الالفاظ المناسبة التي تنمي العلاقات الاسرية، وحفظ اللسان من الكلمات النابية.
6- استخدام وسائل التربية الحديثة المتمثلة بالتحفيز، التربية بالقدوة، الإنذار بالحرمان، وهي بعيدة عن السب والشتم والضر والاستهزاء والسخرية.
7- دفع الأطفال للمدرسة وتسهيل كل المستلزمات الضرورية.
8- تطبيق القانون المدني والإسراع في أخذ الإرث من كل غاصب ومتمرد عن العرف الاجتماعي.
9- التوعية الاجتماعية الاسرية بأشكال العنف الاسري، وكيفية مواجهة هذه المشكلة، واحتقار ممارس العنف الاسري.
10- توفير الحماية الاجتماعية والقانونية لمن يفصح عن العنف الاسري والعمل على مساعدته في التغلب على المشكلة.
11- تضافر الجهود الشعبية والاجتماعية والمجتمعية في استيعاب ضحيا العنف.
12- توفير المجتمع لمؤسسات اجتماعية تعمل مع حالات العنف الأسري تستوعب مشكلاتهم وتساعدهم في علاجها.
13- العمل على تطبيق العرف الاجتماعي الذي ينبذ ممارس العنف الاسري.
14- توفير المجتمع للإمكانيات المادية المساعدة في التعامل مع مشكلات العنف الاسري.
15- اشتمال إعداد الاخصائيين الاجتماعين نظريًا وميدانيًا بما يتلاءم مع مشكلة العنف الأسري.
16- عمل برامج اسرية تساعد الطفل الذي تعرض للعنف الاسري في تجاوز آثار تلك المشكلة.
17- توعية الاسر بضرورة الحفاظ على الاسرة.
18- حسن تربية الأطفال بما يكسبهم الثقة في النفس، وتكوين الشخصية القادرة على التكيف الاجتماعي.

19- يقوم الاخصائي الاجتماعي بكل الأدوار المنوطة به بما يحقق الدعم النفسي الاجتماعي للمتأثرين من العنف الأسري، وتزويد العميل بالمعلومات التي توضح له كيفية مواجهة المشكلة والعمل على إعادة التأهيل ضحية العنف الأسري.

20- استفادة الاخصائي الاجتماعي من الخبرات السابقة، وخبراته في العمل في الاجتماعي بما يكسب الثقة عند الأسر.

21- يقوم الاخصائي الاجتماعي بمساعدة الضحية في وضع خطة لتحسين مستواه الاقتصادي (إقامة دورات، تقديم مساعدة مالية).

22- تقوم المؤسسات الاجتماعي التي تعني بالأسرة من إيجاد آلية واضحة للعمل مع حالات العنف الأسري.

23- إقامة دورات اجتماعية للعاملين مع ضحايا العنف الأسري.

24- اهتمام الاعلام المحلي في كيفية التعامل مع مشكلات العنف الاسري وكيفية العمل على علاجها

25- إجراء مزيد من الأبحاث العلمية الخاصة بحالات العنف الأسري.

المراجع:

الكعبي، ابراهيم محمد (2013)، العوامل الاجتماعية للعنف الاسرى في المجتمع القطرى، مجلة جامعة دمشق، المجلد 29، العدد (4+3).

ضوء، أبو بكر علي (2014م)، مشكلة العنف في المدارس الثانوية ودور الاخصائي الاجتماعي في التعامل معها، مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية، مجلد(13)، عدد(1).

بدوي، احمد زكي (1998م)، العنف في الحياة اليومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.

طيبة، احمد عبدالسميع (2008) مبادئ علم الإحصاء، دار البداية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، طبعة أولى.

رفعت، أماني محمد (2009م)، نحو برنامج مقترح لتنمية المهارات المهنية للأخصائيين الاجتماعيين في العمل مع حالات العنف الاسري، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، ج1، عدد(26).

المفتي، أمجد محمد، احمد محمد العرابيد (2018م)، ورقة عمل بعنوان: تصور مهني للممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية للتعامل مع النساء ضحايا العنف، الجامعة الإسلامية: قسم الخدمة الاجتماعية، غزة.

العواودة، أمل سالم (2017م)، اتجاهات الاخصائيين الاجتماعيين نحو حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإنسانية، مركز دراسات المرأة بالجامعة الأردنية، الأردن.

أيوب، أنعام حسن وآخرون (2016م)، العلاقات العامة والاتصال في الخدمة الاجتماعية، دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع، عمان، ط1.

الحسين، ايمان بشير (2011م)، السمات والمهارات التي تتميز بها المرأة القيادية الأردنية والمعوقات التي تواجهها، مجلة جامعة دمشق، مجلد(27)، عدد(3 +4).

بوترعة، بلال، وأشواق بن عمار (2021م)، محددات الدور التربوي والبيئي للمرأة داخل المنزل، مجلة الشامل للعلوم التربوية والاجتماعية، جامعة الشهيد حمة الخضر، الجزائر، المجلد(4)، العدد(1).

بن منظور (1956) لسان العرب، دار العياد، بيروت، د. ت.

التميمي، خليفة إبراهيم (2001م)، الاسرة والتنمية الاجتماعية، مجلة اليرموك، العدد (2).

صندوق الأمم المتحدة للسكان(2008م)، إدارة برامج العنف القائم على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ: الدليل المصاحب للتعلم الالكتروني.

السروجي، طلعت مصطفى، ماهر أبو المعاطي(2009م)، ميادين ممارسة الخدمة الاجتماعية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة.

الرفاعي، عادل محمود (2013م)، الخدمة الاجتماعية في مجال تأهيل ورعاية أطفال الشوارع، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، ط1، القاهرة.

الشهراني، عائض بن سعد (2008م)، الخدمة الاجتماعية وظاهر العنف الأسري، ورقة علمية مقدمة لمؤتمر الأسرة والتغيرات المعاصرة الذي نظمته الجمعية السعودية لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية.

الشميري، عبدالرقيب عبده (2022م)، العنف الأسري ضد الأطفال في اليمن وعلاقته ببعض المتغيرات، المجلة العلمية للعلوم التربوية والصحة النفسية، مجلد(4)، عدد(1).

الدخيل، عبدالعزيز (2006م)، معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية والعلوم الاجتماعية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن.

عبدالصمد، عبير محمد (2020م)، مشكلات المرأة المعّنفة ودور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية في التخفيف منها، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية العلوم الانسانية، عدد(49)، مجلد(1).

الغيلالي، عصام بن يحي (2013م)، دور المرأة في مجتمع المعرفة، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة الملك عبدالعزيز، الإصدار(55).

عامر، فاتن محمد (2007م)، ممارسة نموذج الحياة في خدمة الفرد لتنمية المسؤولية الاجتماعية لدى أطفال الشوارع، المؤتمر العلمي العشرين للخدمة الاجتماعية.

ربيع، محمد شحاتة (2013م)، أصول علم النفس، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط2، عمان.

فدعم، محمد علي (2020)، النزاعات المسلحة وتأثيرها على الأسرة العراقية، مجلة دراسات العلوم الاجتماعية والانسانية، مجلد(47)، عدد(2).

الجوهري، محمد محمود (2007م)، المدخل إلى علم الاجتماع، بدون دار نشر، ط2، القاهرة.

الجوهري، محمد محمود (2009م)، أساسيات البحث الاجتماعي، دار المسيرة للطباعة للنشر والتوزيع، ط1.

الخولي، محمود سعيد (2008م)، العنف المدرسي الأسباب وسبل المواجهة: سلسلة قضايا العنف(2)، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.

الخولي، محمود سعيد (2008م)، العنف المدرسي: الأسباب وسبل المواجهة، سلسلة قضايا العنف، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ط1.

حجازي، مصطفى (2005م)، التخلف الاجتماعي: مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور، المركز الثقافي العربي للنشر، ط9، المغرب.

الضامن، منذر عبدالحميد (2007م)، أساسيات البحث العلمي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.

غانم، منى واخرون(2005م)، العنف الواقع على المرأة في الجهور العربية السورية الاتحاد النسائي، دمشق.

يحيى، منى يونس ونازك عبدالحليم(2010)، العنف الأسري، دار الصفاء للنشر، عمان.

الفايز، ميسون (2006م)، ظاهرة الإساءة الموجة للمرأة، رسالة دكتوراه، جامعة حلوان.

يوسف، نهاد مصطفى (2021م)، أساليب إدارة الخلافات الأسرية وتسويتها لدى الأسرة الأردنية من وجهة نظر الزوجة: دراسة تحليلية على عينة من محافظة عجلون، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإنسانية، عدد(29)، مجلد(1).

العتيبي، نورة سهل (2011م)، خدمات الرعاية الاجتماعية المقدمة لضحيا العنف الأسري في مدينة الرياض، رسالة ماجستير، منشورة، جامعة الملك سعود.